



دراسة

المشهد السياسي التونسي من الإدماج الحسي الانتخابي إلى إكراهات التجربة السلطوية العملية

قراءة في دراماتيكية تحوّل الخطاب ودلالاته (الجزء الثاني ٢/٢)

سهيل الحبيب | يونيو ٢٠١٢

المشهد السياسي التونسي من الإدماج الحسي الانتخابي إلى إكراهات التجربة السلطوية العملية

سلسلة: دراسات

سهيل الحبيب | يونيو ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

تمثل هذه الورقة جزءاً ثانياً مكملاً للورقة التي ضمناها قراءةً في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، التي جرت في تونس يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١. وقد حاولنا في تلك القراءة أن ندلل على وجهة طرح، مفاده أنّ ما سمّيناه "الإدماج الحسي المباشر" في الخطاب السياسي، كما في الخطاب الأيديولوجي؛ كان عاملاً حاسماً في هذه الانتخابات، من حيث نسبة الإقبال التي شهدتها، ومن حيث النتائج التي أفرزتها. وكان مناط الزّهان في هذه القراءة -كما أكدنا في خاتمة الورقة- هو قدراتها التحليلية والاستشرافية لإشكالات الواقع التونسي في مرحلة ما بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وذلك من منطلق مواصلة الدفاع عن الطرح الذي تبنيناه منذ الأسابيع الأولى التي تلت هروب بن علي من تونس مساء ١٤ يناير ٢٠١١. وينبني هذا الطرح على القول إنّ الأنموذج التغييري الذي تجسّده الثورة التونسية، يطرح إشكالات عديدة حينما نجعل الانتقال الديمقراطي أفقاً موضوعياً له. وإنّ هذه الإشكالات لا يمكن حلّها إلا عبر تفعيل الرؤية الإصلاحية القائلة بالتغيير المجتمعي الشامل - وأساسه التغيير الثقافي - الذي يستغرق مدّة من الزمن؛ وذلك خلافاً لما فكّر فيه وفعل في خصم الحراك التونسي ما بعد ١٤ يناير / كانون الثاني ٢٠١١، من رؤية تقول بالتغيير الثوري (القاطع والفوري)، الذي أساسه حلّ المسألة الدستورية والمسألة السلطوية^١.

^١ سهيل الحبيب، "دور الإدماج الحسي سياسياً وأيديولوجياً في الانتخابات التونسية"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <<http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=340ccddb-4ec8-49bd-ab2b-b639d3f6c942>>. ٢٠١١/٠٢/١٢

^٢ سهيل الحبيب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة ١٤ يناير"، ورقة مقدّمة إلى مؤتمر: الثورات والإصلاح والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ - ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠١١. وهي منشورة في: مجموعة مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

^٣ استبطن السياق التونسي في فترة ما بعد الثورة ضرباً من المقابلة بين "الثورة" و"الإصلاح"، انطلاقاً من استبطن المفهوم الماركسي اللينيني للثورة؛ وذلك بفعل التأثير القوي الذي مارسه قوى اليسار الراديكالي بعيد ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١. إذ لا مبرر للمقابلة بين مفهومي الإصلاح والثورة -كما بيّين عزمي بشارة- إلا داخل الخصومة "التاريخية" بين اللينينيين "الثوريين" وخصومهم "الإصلاحيين / التحريبيين". انظر: عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٢/٨/٢٠١١: <<http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/599c0c0a-751c-4e1f-ae1f-63718451290c.PDF>>، ص ٢٥.

١	مقدمة
	أولاً: تطوّر دراماتيكي في الخطاب بعد الحدث الانتخابي: السياسيون الرّشيدون
٣	والبحث عن مجتمع راشد
١٠	ثانياً: دراماتيكيّة التحوّل من خطاب الثّورة إلى خطاب ضدّ الثّورة
٢١	ثالثاً: دراماتيكية التحوّل من خطاب الهويّة إلى خطاب ضدّ الهويّة
	خاتمة استنتاجيّة: دراماتيكية الديمقراطية التي تهدّد الوحدة الوطنيّة أو حاسميّة
٣٨	المسألة الأيديولوجية

من أين الثقة بالمحسوسات، وأقواها حاسة البصر، وهي تنظر إلى الظلّ فتراه واقفاً غير متحرك. وتحكم بنفي الحركة ثم بالتجربة والمشاهدة بعد ساعة، تعرف أنه متحرك [...]، وتنظر إلى الكوكب فتراه صغيراً في مقدار دينار، ثم الأدلة الهندسية تدلّ على أنه أكبر من الأرض بمقدار. وهذا وأمثاله من المحسوسات يحكم فيها حاكم الحسّ بأحكامه ويكذبه حاكم العقل ...

أبو حامد الغزالي⁽¹⁾

مقدمة

بدا ما عُرف بـ "نجاح العرس الانتخابي" في تونس يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، كأنه انتصار للخيار الثوري المفعل. ووقع التعامل مع نسبة الإقبال على الاقتراع ونتائجه، كأنّ الأمر يتعلّق بانتخابات في ظلّ نظامٍ سياسي ديمقراطي مستقرّ. فقرأ نجاح الإسلاميين وفشل الحداثيين والعلمانيين واليساريين كما تُقرأ نتائج أيّ دورة انتخابية عادية، في أيّ دولة ديمقراطية عريقة. في حين أنّ قراءتنا تعاملت مع هذه الانتخابات من جهة اندراجها في سياق حراك ما بعد الثورة في تونس، واستقرت نتائجها من جهة ارتباطها الصّميم بمسار الانتقال إلى الديمقراطية وإشكالاته القائمة والمرتبقة -آنذاك- في هذا البلد. لذلك اتّجهنا رأساً إلى البحث عن العوامل الحاسمة في تحقّق هذين "النّجاحين": النّجاح النسبي في نسبة المشاركة، والنّجاح المعتبر للإسلاميين من حيث الأصوات التي تحصّلوا عليها. وغايتنا الأبعد لم تكن قراءة هذه العوامل الحاسمة في علاقة بالنتائج الظرفية التي تهّم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في حدّ ذاتها فحسب، بل كانت كذلك -وهذا الأهمّ- في علاقة بالنتائج الإستراتيجية لهذه الانتخابات، التي تهّم تأثيرها في المسار الانتقالي نحو الديمقراطية في تونس.

¹ أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال (سوسة- تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، د.ت)، ص ٨.

ضمن هذا الإطار، طرحنا مفهومي الإدماج السياسي والإدماج الأيديولوجي. ويتعلق الأول بالإدماج بين إنجاز المطلب السياسي المتمثل في انتخابات المجلس التأسيسي، وبين تحقيق المطالب الاجتماعية المباشرة والفورية؛ مثل الشغل والعدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية. أما الثاني، فيتعلق بالإدماج بين روافد أيديولوجية متعددة. وقد اعتمده خطاب حركة النهضة بالأساس، وكان نتاجه يتمثل في تركيبة أيديولوجية تعتمد المرجعية الإسلامية (عدم فصل الدين عن السياسة وعن الدولة)، وتقول -في الآن نفسه- بالهوية العربية الإسلامية، والخصوصية التونسية، والديمقراطية السياسية، والحريات الليبرالية، والانحياز للطبقات المسحوقة. وفي الحالتين، يتعلق الأمر بإدماج من جنس الفكر الذي يعتمد الحس المباشر في أساسه الإبتيمولوجي، ويوظفه بشكلٍ واسع. وكثما نرمي من خلال استخدام مفهوم الإدماج الحسي المباشر -إن صح ارتقاؤه إلى مستوى المفهوم- إلى توصيف العملية الانتخابية ليوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وتحليلها من خلال إبراز ما حكمها من بعد معرفي حسي، لا يطابق مقتضيات التجربة وشروط التحليل العقلي أو العقلاني للواقع التونسي، ولا الإشكالات التي يعرفها في مساره نحو الانتقال الديمقراطي المنشود.

وكثما نراهن من خلال ذلك، على ما يلي:

أولاً: على القدرات التفسيرية لهذا التحليل، من حيث الدور الذي لعبه الخطاب المتفوق داخل حدود الحس المباشر في الطمس المؤقت والظرفي للمشكلات المجتمعية والثقافية التي يطرحها نموذج ثورة ١٤ يناير كمهام للانتقال الديمقراطي. فهذا الطمس، في تقديرنا؛ هو الذي "أنجح العرس الانتخابي". بمعنى أنه هو الذي كان وراء دفع عددٍ واسعٍ نسبياً من الجماهير التونسية إلى القيام بواجب الاقتراع، على أساس أن "نظام المجلس التأسيسي" سيكون نفيًا ثوريًا، قاطعًا وفوريًا، لنظام بن عليّ بكلّ أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان هذا الطمس المرحلي للمشكلات المجتمعية والثقافية أيضاً، في اعتقادنا، وراء دفع جزء معتبر من الناخبين لاختيار التصويت لحركة النهضة الإسلامية؛ بوصفها كانت الأقدر على الدمج الأيديولوجي الحسي المباشر في خطابها.

ثانياً: وهو الأمر الأهم، على قدرات مفهوم الإدماج الحسي التحليلية والاستشراعية للحركات والإشكالات التي سيعرفها مسار التحول الديمقراطي في تونس خلال مرحلة ما بعد "تجاح العرس الانتخابي" في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، أي خلال المرحلة التي سيتولّى فيها نواب المجلس التأسيسي كتابة الدستور، وستمارس فيها قوى الأغلبية السلطة التنفيذية ممارسةً فعليةً، مثلما ستمارس بقية القوى فعل المعارضة لحكمٍ منبثقٍ عن إرادةٍ شعبيةٍ هذه المرة. وكثما نعول

على قراءة هذه المرحلة، وسير أغوار إشكالاتها؛ وذلك على خلفية تأثيرات ذلك التّفعيل الواسع للحسّ المباشر سياسياً وأيديولوجياً، والمراهنة عليه في العملية الانتخابية. ونعني بذلك استجلاء تأثيراته في تطوّر الحركات السياسيّة والأيديولوجية والاجتماعيّة في المشهد التونسي الجديد. وعلى هذا الأساس، طرحنا -في خاتمة الجزء الأوّل من الدّراسة- فرضيّة بروز تقديرات أخرى لحسابات الرّيح والخسارة في انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١؛ لا في علاقة بالمعطى المرحلي الذي يرتبط بتوازن القوى بين الأطراف الفائزة والأطراف المنهزمة، بل في علاقة بالمعطى الإستراتيجي الذي يخصّ مسار الانتقال الديمقراطي برمته. فالإي حدّ تبدو هذه الفرضية مشروعة؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال المركزي، سنتجلى -بحسب تقديرنا- في ما سنحاول الاستدلال عليه في متن هذه الورقة من تحوّل دراماتيكي، شهده خطاب السّاسة والمتّقين التونسيين، وخاصّة المنتصرين انتخابياً بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١. وهذا التحوّل يعكس حجم المسافة بين الخطاب المفعّل قبل الحدث الانتخابي والمستثمر للحسّ المباشر، وبين الخطاب المفعّل بعده المصطدم بتجربة ممارسة السّلطة^(٢).

أولاً: تطوّر دراماتيكي في الخطاب بعد الحدث الانتخابي: السياسيون الرّشيدون والبحت عن مجتمع راشد

حافظ المنصف المرزوقي، الذي أصبح أوّل رئيس لتونس بعد ثورة ١٤ يناير، على استمرار إسهاماته التي ينشرها في العديد من المنابر البارزة؛ وآخر ما نُشر له -إلى حدود كتابة هذه

^٢ سلاحظ القارئ أنّنا سنعمد في مقارناتنا بين الخطابين على مدار هذه الورقة، على شواهد نصية حرفية من المقالات والمحاورات الصحفية خاصة. وهذا الخيار المنهجي دأبنا عليه في مثل هذه الكتابات؛ لأنه يؤسّس ما نراه "الأساس الموضوعي" لما نسميه "الخطاب المفعّل". ونريد أن نلفت النظر إلى أن الشواهد الحرفية المضمّنة في هذه الورقة؛ إنما هي عينات "تمثيلية" -وليست حصرية ووحيدة- للخطاب. وإذا كنّا قد حرصنا في حالات كثيرة -بل لعلّه في أغلب الحالات- على انتقاء الشواهد الدالة على التحوّل من أقوال الشخص نفسه؛ فإن ذلك لا يعني مطلقاً أننا تلاعبنا بالشواهد في الحالات الأخرى. ونخصّ بالذكر حالات المقارنة بين الأقوال الواردة في الصحافة الحزبية نفسها، وتحديداً في صحيفة الفجر التي تصدر عن حزب حركة النهضة. ونؤكّد للقارئ أنّ أغلب الكتابات الخيرية والتحليلية التي تصدر في كلّ عدد من هذه الصحيفة تعكس عموماً خطاب الحركة في زمن الصدور.

الورقة- مقالة بعنوان "الحكم الرشيد والمجتمع الرشيد"^(٣). وقد بدت لنا محتويات هذه المقالة على غايةٍ من الأهمية؛ بحيث أنها يمكن أن تجسّد في تقديرنا التعبير الأكثر تكثيفاً وتنظيراً، عن تحوّل -نراه دراماتيكيّاً- حدث في خطاب النخبة السياسيّة والمنقّفة التونسية بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١.

في هذه المقالة يخبرنا الرئيس المرزوقي عن أنّ توطين الديمقراطية عربيّاً؛ ذاك الذي فتحت له الثورة العربيّة أوسع باب، "يعني بالنسبة إلى أغلبية العرب، تطبيق وصفة جاهزة بمكوناتها الأربعة المعروفة: الحرّيات الفردية، والحرّيات العامّة، واستقلال القضاء، والتداول السلمي على السلطة بالانتخابات الحرّة. وعبر هذا التّطبيق الميكانيكي، يتوقّع البعض الحصول على نظامٍ سياسيٍّ يكفل الحكم الرشيد". والحال أنّ "مثل هذه النظرة، تختزل الديمقراطية في مظاهرها، وتختزل الحكم الرشيد في الديمقراطية لأنّ لها تصوّراً سطحياً لطبيعة السّلطة".

وفي مقابل هذا "التصوّر السّطحي" لطبيعة السّلطة، يطرح الرئيس المفكّر رؤيته "العميقة"، التي تقوم على رفع تحديّين اثنين: "الأوّل التّجديد والابتكار في ملفّات الدساتير والقوانين والآليات؛ حتّى نتوفر انطلاقاً من دراسة كلّ تجارب الآخرين على أحسن الأدوات لفرض العدالة وحماية الحرّية. أمّا الثاني، فهو بناء المجتمع الرشيد، أي مجتمع المواطنين الذين يمتلكون أقصى قدرٍ من المعلومات غير المزيفة، عن الأرستقراطيات الخفيّة، وينتصبون في كلّ مستوى لمحاربة الفساد...". وهكذا يخلص في الأخير إلى أنّه "لا شيء اليوم أكثر أهميّة وإلحاحاً من تربية الأجيال الجديدة على أدقّ تشخيصٍ للسلطات الحقيقيّة، وتوزّعها وآلياتها وخلفياتها. ولا شيء أهمّ من جعل التربية المواطنة، مادّة تدرّس من الابتدائي إلى الثانوي والعالي، ويعتبر النجاح فيها إجبارياً في كلّ المراحل [...]". لا مجال إذن لحكم رشيد دون مجتمع راشد؛ إذ لا وجود ولا تواصل لأحدٍ دون الآخر. كم من تحديّات نظرية وعملية تنتظرنا، والثورة تعطينا فرصة تاريخية لنكون مبدعين ومجدّدين لا ناقلين لوصفات جاهزة".

يوجي الرّئيس المرزوقي بأنّه لا يكتشف لتوّه "هذا التصوّر العميق"، الذي يضع موضع الرّهان تأسيس المجتمع الرشيد القائم على قيم المواطنة، بدلاً من استنساخ قوانين الحقوق والحرّيات، وتركيز السّلط السياسيّة التي تأتي بها الانتخابات التّزيهية؛ وإنّما كان "يخبّئه" للوقت المناسب،

^٣ المنصف المرزوقي، "الحكم الرشيد والمجتمع الرشيد"، الجزيرة نت، ٢٠١٢/٢/١٨.

وقت "وصول الديمقراطيين العرب -سواءً أكانوا ذوي خلفيّة علمانية أو إسلامية- للسلطة". ومع هذا التصوّر "أصبح ضروريًا الغوص في لبّ الموضوع، أي قدرة الديمقراطية على حلّ مشاكل الناس المعيشيّة، وفي أسوأ الحالات قدرتها على توزيع مصاعب الحياة بصفة عادلة على الجميع؛ بدل أن تتحمّلها دومًا نفس المجموعات". وقبل أن يصل هؤلاء الديمقراطيون العرب إلى السلطة، كان مفروضًا عليهم "التمسك بالخطوط العريضة الكبرى للديمقراطيّة، وعدم التعرّض لنواقصها وحدودها؛ حتّى لا تُعطى للخصم أو المنافس أسلحةً إضافيّةً".

والحقيقة أنّ الباحث لا يهّمه كثيرًا متى تولّدت الفكرة في رأس صاحبها، بقدر ما تهّمه اللحظة التي خرجت فيها للعلن في الخطاب؛ لتأخذ مكانها في سياقها الموضوعي من حراك الخطاب (الأفكار والمواقف) في تفاعله مع بقية أوجه الحراك المجتمعي، السياسيّة منها والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. لذا، فإنّه لا يمكننا ألاّ نفرق بين فكرة المجتمع الراشد بوصفها شرطًا للديمقراطيّة في مقالة المنصف المرزوقي، وسياق مرحلة ما بعد تولّيّه رئاسة الجمهورية التونسية. فكتاباته المنشورة على الجزيرة نت، كانت تقول إنّ شروط الدولة الديمقراطيّة والمجتمع الحرّ متوقّرة في تونس؛ بحكم التحوّل الذي شهدته مع الثورة، والذي جعل أزام النظام السابق "لا يفهمون أنّهم أمام تونسيين جدد [...]، أمام بشر طلقوا الخوف وقرروا أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم وألاّ يخذعهم أحد"^(٤). كانت كتابات المرزوقي ترى بوضوح، أنّ الحلقة المفقودة كامنة في النظامين السياسي والتشريعي؛ وذلك على أساس أنّ "النظام السياسي بالنسبة للدولة، [هو] بمثابة الجهاز العصبي بالنسبة للجسم [...]". ومن ثمّ أهمية وضع نظام سياسي لتونس الغد [...] يحميها من كلّ العثرات، ويضمن للأجيال المقبلة أقصى قدرٍ ممكن من فرص العيش الكريم"^(٥).

من هذا المنطلق لا يمكننا أن نعزل هذا "التصوّر العميق" الذي يطرحه المفكر بعد أن جلس على مكتب رئاسة الجمهورية عن سياق تحوّل الخطاب الذي وسم الحراك السياسي والثقافي التونسي في مشهد ما بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١. وهذا السياق يفيدنا بأنّ الصياغة

^٤ المنصف المرزوقي، "إنّها الثورة يا مولاي"، الجزيرة نت، ٣١/١/٢٠١١.

^٥ المنصف المرزوقي، "أيّ نظام سياسي تحتاجه تونس والأمة؟"، الجزيرة نت، ١٠/٢/٢٠١١.

النظرية ذات الصبغة التعميمية التي ورد بها هذا التصور الجديد، في خروجه إلى العلن على الأقل؛ لا تنفي تجانسه دلاليًا مع جملة من المواقف ذات الصبغة الجزئية والعينية التي تجلّت في خطب السياسيين التونسيين وتصريحاتهم وحواراتهم ومقالاتهم. ويبرز هذا التجانس في الالتقاء - من مسالك مختلفة وبصيغ متعددة- عند الدلالة التي تفيد بأنّ شروط الانتقال الديمقراطي في تونس، تتجاوز حدود العملية السياسية التي يختار عبرها الناخبون حكّامهم بكلّ حرّية وشفافية وبلا تزوير لمحصّلة صناديق الاقتراع. فإشكالات هذا الانتقال الذي طمحت إليه الثورة؛ أصبحت غير كامنة في التشريعات اللاديمقراطية، أو في السلطة السياسية الفاسدة الظالمة، وهياكلها التي تزور الإرادة الشعبية؛ بل غدت كامنة في المجتمع نفسه، وفي البنى الذهنية السائدة فيه.

لقد برزت هذه المواقف التي تشير إلى دلالة الإشكالات المجتمعية في عملية التحول الديمقراطي، تمّ في المشهد السياسي التونسي، على مرحلتين اثنتين: المرحلة التي تلت ظهور نتائج الانتخابات، وسبق فيها المنهزمون من اليساريين والحدائثيين إلى "اكتشاف" إشكالات تتعلّق بعمق المجتمع التونسي؛ ثمّ المرحلة التي عقيبت تسلّم الحكّام الجدد لمهامهم، وسنحت فيها "الفرصة" للمنتصرين من الإسلاميين وحلفائهم -ومنهم الرئيس من خلال كتاباته المنشورة على الجزيرة نت- ليقفوا بدورهم عند إشكالات من هذا الضرب. وفي كلتا الحالتين، فإنّ بروز هذه المواقف، قد اقترن بطور تجرّية عملية أفرزت نتائجها معطيات تخالف المتوقّع. فالنتائج الهزيلة التي حصدها قوى اليسار الراديكالي؛ جعلت أحد رموزه يتحوّل من القول إنّ "الشعب التونسي الذي قام ويقوم بالثورة هو المؤهل [...] لتحديد النظام السياسي الذي يريد"^(٦)، إلى القول إنّ هذا الشعب الذي أنجز الثورة، قد أفرز من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة المطلوبة أغلبيةً "تستند في رؤيتها وبرامجها إلى اختيارات تمثّل امتدادًا في جوهرها للنظام السابق"، وإنّ أوساطاً شعبية فيه "قابلة لتصديق ما يصلها [من أكاذيب] بسبب عدم معرفتها بالأحزاب وبالقوى السياسية،

^٦ حمة الهمامي (الأمين العام لحزب العمال الشيوعي التونسي)، في حوار أجرته معه الشروق (يومية تونسية)، ٢٠١١/٢/٠٨.

ويسبب تجهيل سياسي وثقافي متعمد من طرف نظام الاستبداد الذي دام أكثر من خمسين سنة^(٧).

يمثل ظهور نتائج الانتخابات لحظة مفصلية أولى في "التحول" الذي عرفه خطاب النخب التونسية المتعلق بقضايا الانتقال الديمقراطي. وهذا التحول تجسد في الانزياح من الحديث عن العوائق التي تسكن البنى السلطوية والتشريعية، إلى الحديث عن العوائق الكامنة في البنى المجتمعية، والبنى الذهنية منها خاصة. ولعلّ الوجه الأكثر "فجائية" ودراماتيكية لهذا التحول، قد عبر عنه المثقف "الحداثي" أكثر من السياسي اليساري أو الليبرالي. والمثال الأكثر بلاغة نجده مجسماً في تجربة المفكر التونسي يوسف الصديق، الذي دخل غمار الانتخابات من منطلق القناعة بأن "كتابة الدستور، هي مهمة يجب أن تعهد للمفكرين والمؤرخين والفلاسفة، وليس لأمثال الهاشمي الحامدي" (رئيس تيار العريضة الشعبية). ويضيف: "والحقيقة أنني وبرغم كل شيء، كنت متفائلاً جداً؛ لأنني، وبصفتي مفكراً ومثقفاً ومحباً لبلدي وشعبي، وبخاصة لفئة الشباب في هذا الشعب، الذين اعتبرهم الأصحاب الشرعيين لهذا البلد أكثر من سواهم". لكن هذا التفاؤل انقلب بعد الانتخابات إلى خوف تُرجم في قوله: "أنا خائف -حقيقة- من أن تكون هذه الجموع [جماهير الشعب] هي شبيهة بما كان يسميه ابن خلدون والكلاسيكيون العرب "رعاع"... فهل بقيت جماهيرنا رعاعاً؟؟ هذا هو السؤال الذي بات يؤرقني..."^(٨).

كانت هذه اللحظة التي تلت نتائج الانتخابات، لحظة بارزة في تمفصل خطاب النخب السياسية والمثقفة التونسية التي كانت مُجمعة إلى حدود يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر على "عظمة" الشعب التونسي. ففي الوقت الذي قرأ فيه المنهزمون -أو جماعة نسب "الصفر فاصل" كما يقال اليوم- في نتائج الانتخابات علامات "جهل" الشعب، ثقافياً وسياسياً، بل ألحقه بعضهم بمرتبة "الرّاع"؛ رأى المنتصرون أنّ هذا الشعب "يحقّ له أن نفخر به وأن نباهي به الأمم [...]". إن

^٧ حمة الهمامي في حوار أجرته معه الشروق، ٢٠١١/١١/٠٢

^٨ يوسف الصديق في حوار أجرته معه الصباح (يومية تونسية)، ٢٠١١/١٠/٢٩.

شعبنا استطاع بذكائه الثاقب، أن يميّز بين الغثّ والسّمين [...] وما نراه اليوم من سلوكٍ حضاري، يؤشّر إلى أنّ ثورة ثقافية جذرية بصدد الاختمار والتبلور تيشّر بميلاد إنسانٍ جديد^(٩). بيد أنّ تحوّل المواقف السياسيّة في المشهد التونسي نحو الحديث عن المشكلات والمعوقات المجتمعيّة، الذهنيّة والسلوكيّة؛ سيزداد دراماتيكيّة حينما تتلاشى نشوة الفرحة الانتخابيّة لدى المنتصرين، بُعيد وقت وجيز، وحين يصطدمون بطول المسافة بين التّعامل مع الشّعب التونسي بوصفه ناخبًا، والتّعامل مع الشّعب التونسي بوصفه محكومًا. إنّ هذه المسافة التي عكسها دراماتيكيًا تحوّل الخطاب؛ هي المسافة التي تفصل بين المعرفة التي تستند إلى مرجع الحسّ المباشر، والمعرفة التي تدعوها التجربة العملية إلى اعتماد أدوات العقل. فقبل ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، كانت المشكلة كامنة في سلطة سياسيّة فاسدة ومستبدّة. وبعده تمثّلت في سلطةٍ لا تمثّل الإرادة الشعبيّة الثورية. ولكن بعد قيام السّطة التنفيذيّة المنبثقة عن المجلس التأسيسي، لا يملك الثّوري الفائز في الانتخابات إلّا أن يقرّ بأننا "قد استطعنا أن نعيد بناء المؤسّسة السياسيّة على قواعد سليمة وديمقراطية وشرعيّة، وأن نخنار لتسييرها رجالًا وطنيين تعدّبوا كثيرًا وضحووا من أجل هذا البلد، وكلّهم عزم على بذل قصارى جهدهم للإسهام في إعادة بناء المؤسّسات الأخرى على نحوٍ مماثل"^(١٠). ولكن هل سيحلّ هذا التّغيير المؤسّساتي - الحاصل منه والذي سيحصل - المشاكل التي قامت من أجلها الثورة، كما كان يقول منطوق الحملات والبرامج الانتخابيّة؟ أصبح الجواب عن هذا السؤال بالنّقي، عند الثوري الماسك الجديد بسلطة البلاد الشرعيّة بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١؛ نظرًا إلى أنّ هذا التّغيير المنشود أصبح مقتربًا باستحقاقٍ جديد، يختلف نوعيًا عن الاستحقاقات التي وضعها على جدول برنامجه الانتخابي. يتعلّق هذا الاستحقاق بضرورة "إعادة تأهيل العقليّات والسلوكيات؛ لأنّنا قبل أن نكون ضحيّة الوضع الاقتصادي، فإنّنا ضحيّة عقليّات وتصرفات نَمّاها وغدّاها نظام الاستبداد السّابق"^(١١).

^٩ محمد كشت، "أصبحنا على وطن"، الفجر (أسبوعية تونسية تصدر عن حركة النهضة)، ٢٠١١/١١/٠٤.

^{١٠} من خطاب الرئيس منصف المرزوقي أمام رجال الأعمال، أوردته جريدة الصريح (يومية تونسية)، ٢٠١١/١٢/٢٤.

^{١١} المرجع نفسه.

هكذا يلاحظ الباحث كيف أنه جرى التحوّل -في ظرف أسابيع قليلة- من القول بأولوية تطهير أجهزة الدولة من الفاسدين وتشغيل العاطلين وتحقيق العدالة بين الجهات... إلخ، إلى القول إنّ "أولوية الأولويات اليوم، تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي، وتوعية الشعب قدر الإمكان بأنّ الحكومة لا تملك عصا سحرية وليس بإمكانها الاستجابة إلى كلّ الانتظارات وتلبية كلّ الطلبات دفعة واحدة"^(١٢). إنّ مناط التحوّل في هذا الخطاب الوليد عند المنتصرين في الانتخابات بعد انتصاب السّلطة السياسيّة المنتخبة في تونس، لا يكمن في الإقرار بتواصل المشاكل الاجتماعيّة نفسها التي يشكو منها التونسيون منذ فترة حكم بن علي؛ بل يتجسّد في الانزياح عن الربط المباشر بين هذه المشاكل وبين أزمة النظام السياسيّ المستبدّ والفساد كما كان يقال قبل الانتخابات. لم يعد هذا الربط يستقيم؛ لأنّ معطيات الواقع الجديد تفيد عند المنتصر في الانتخابات -بخلاف معطيات المنهزم- بأنّه "ليس هناك أزمة حكم في البلاد، ولكن هناك تجربة جديدة، ليس لنا تقاليد في الديمقراطية بمعنى التوفيق بين الحرّية والنظام"^(١٣).

وإذا تحدّثنا هنا عن تحولات في الخطاب ذات طابع دراماتيكي؛ فذلك لأنّ صفة الباحث "تكرهنا" على أن نضع الظواهر في سياق تطوّرها الموضوعي، فنقف عند البرهة الزمنيّة القصيرة جدًّا (بضعة أسابيع) التي تفصل بين تحوّلين في الخطاب على غاية من الخطورة. التحوّل الأوّل منهما، يتعلّق بنقل أساس الخلل من السلطة السياسيّة إلى المجتمع؛ والتحوّل الثاني، يتّصل بتغيير طبيعة الخلل من الماديّات (النظام السابق وأزلامه الباقين ومؤسّساته الفاسدة وقوانينه الاستبداديّة...) إلى الذهنّيات (قيم المواطنة الغائبة، والجهل السياسي والثقافي، والوعي المفقود بحدود قدرات الحكومة الحاليّة وبصيغة التوفيق بين الحرّية والنظام...). إنّ هذا التحوّل الخطابي كان دراماتيكيًّا أيضًا؛ لأنّه طال خطاب السّاسة، المنهزمين انتخابيًّا في مرحلة أولى، ثمّ المنتصرين في مرحلة ثانية، وطال خطاب المفكرين وبشكلٍ أكثر وضوحًا. وقد قال المفكر

^{١٢} مصطفى بن جعفر (رئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس حزب الكتلة المشارك في الحكومة)، في حوار أجرته معه المغرب (يومية تونسية)، ٢٢/٢/٢٠١١.

^{١٣} الشيخ راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة)، في حوار أجرته معه الشروق، ٠١/٤/٢٠١٢.

الباحث محمد الطالبي بعيد الانتخابات: "نحن المفكرين، لم نفهم الشعب. لابدّ من مراجعة مفاهيمنا وتصوّراتنا للشّعب"^(١٤).

لقد تجلّت دراماتيكية هذا التحوّل الخطابى في مرحلةٍ أولى، عند اليساريين الراديكاليين (الماركسيين اللّينينيين). فهو تحوّلٌ ترجم عمق الفجوة بين متصوّرهم حول طبيعة الشعب التونسي و"وعيه الثوري الطبقي"، لما قام بالدور الرئيس في تفعيل خيار انتخاب مجلسٍ تأسيسيّ خلال اعتصام القصة الثاني؛ وبين حقيقة هذا الشعب كما أبانت عنها عمليّة هذا الانتخاب. أمّا التجلّي الأبرز لهذه الدراماتيكية؛ فقد حدث لدى "الترويكا" الحاكمة، وفي مقدّمتها حركة النهضة. وتمثّل تحديداً في عمق الفجوة التي تباعد بين الخطاب الذي فُعّل قبل ممارسة السلطة، وخاصّةً أثناء الحملة الانتخابية؛ والخطاب الذي أُجبرت على تفعيله والترويج له في علاقة بالتجربة العملية لحكم الشعب التونسي الذي انتخبها بعنوان تحقيق أهداف الثورة. والمقاربة بين الخطابين تكشف عن مظهرين بارزين -على الأقلّ- من التحوّل الدراماتيكي: مظهر أول، يتمثّل في التحوّل من خطاب الثورة إلى خطاب ضدّ الثورة، ومظهر آخر في التحوّل من خطاب الهوية إلى خطاب ضدّ الهوية.

ثانياً: دراماتيكية التحوّل من خطاب الثورة إلى خطاب ضدّ الثورة

لابدّ من أن نوضّح، في البداية، أنّنا لا نستخدم مفهوم "الثورة" في هذا السياق بدلالة عامّة مجردة؛ بل إنّنا نستخدمه بدلالة خاصّة مجسّدة. وعلى كلّ حال، فإنّ الدلالة الأولى ممتنعة تقريباً؛ لأنّ الكلمة الدارجة في الاستخدام اليومي للغة، وحتّى في الكتابات التاريخية، أُطلقت كتسمية على عددٍ كبير من الظواهر المختلفة في شدّتها"^(١٥). ونعني بالثورة هنا "الثورة التونسية، ثورة ١٤ يناير ٢٠١١، تاريخ فرار الرئيس بن علي، من حيث هي تطرح أنموذجاً في التغيير ذا خصائص مخصوصة"؛ أهمّها -كما اجتهدنا في تحليلها من قبل- المضمون الاجتماعي،

^{١٤} محمد الطالبي في تصريح لـ المغرب، ٢٨/١٠/٢٠١١.

^{١٥} عزمي بشارة، "في الثورة والقبالية للثورة"، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

والطابع الجماهيري العفوي، ومطلب التغيير الجذري والفوري. وقد رأينا أنّ هذه الخصائص التي ينطوي عليها نموذج ثورة ١٤ يناير، تطرح إشكالات عديدة؛ حينما نجعل من الانتقال الديمقراطي مساراً طبيعياً لها، في المرحلة التي تعقب نجاحها في خلع بن علي. كان منطلقنا في الحديث عن إشكالات قائمة في طريق الانتقال من ثورة ١٤ يناير إلى الوضع الديمقراطي، هو تفعيل الرؤية التي تعدّ التحوّل الديمقراطي مسألةً مجتمعيةً عامّة. في حين أنّ ما كان يُفعل ويفكّر فيه في المشهد التونسي، قد استند إلى الرؤية التي تحصر هذا التحوّل في الجوانب التشريعية والسياسية السلطوية^(١٦).

لقد رأينا أنّ أحد أهمّ عناصر "نجاح" الحدث الانتخابي في ٢٣ تشرين الثاني / أكتوبر، من حيث الكثافة النسبية لإقبال التونسيين على الاقتراع؛ هو عملية الدمج المباشر بين الحلّ السياسي التشريعي (انتخاب مجلس تأسيسي)، والمطلبية الاجتماعية التي ميّزت الثورة التونسية. وقد وسّنا هذا الإدماج بالحسي؛ لاعتقادنا أنّه كان مبنياً على معرفة غير مطابقة لحقائق الأمور. وبالفعل، كان يكفي للمنتصرين في الانتخابات أن ينطلقوا في مباشرة السلطة السياسية؛ حتّى يكتشفوا -من موقع التجربة- حقيقة المعرفة التي كان يقوم عليها خطابهم قبل اعتلاء السلطة، والتي جلبت لهم أصوات الناخبين، لأنّها كانت في مستوى وعي الشريحة الأوسع من الناس. كان الجميع في تونس على بينة منذ ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ من الطوفان الاحتجاجي المطلي، وحراك الاعتصامات والإضرابات، وقطع الطرق، وتعطيل المنشآت الإنتاجية الذي ينخرط فيه شطر مهمّ من جماهير الشعب التونسي؛ أي من جماهير الفقراء والمعتّلين عن العمل وسكّان المناطق المحرومة التي انتفضت على سلطة بن علي. لكنّ الجديد هو أنّ الحكّام الذين أتت بهم الشرعية الانتخابية، أصبحوا ينظرون إلى هذه المظاهر من موقع السلطة المسؤولة، لا من موقع الأطراف السياسية التي تخشى على الثورة من التفاف "الثورة المضادة"، ومن تلجؤ حكومة الباجي قائد السبسي وعجزها عن تحقيق أهداف الثورة، ومن "مؤامرات" أزلام النظام السابق، والمال السياسي... إلخ.

^{١٦} سهيل الحبيب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات نموذج ثورة ١٤ يناير"، مرجع سبق ذكره.

من موقع السلطة، سيكتشف من كانوا الأعلى صوتاً في الدّعوة إلى "الثورة الدائمة"، أنّ للحراك الاحتجاجي بعد مجيء الشرعية الانتخابية "حقيقة" أخرى. وسينعكس هذا الاكتشاف دراماتيكياً في تحوّل الخطاب إلى حديث الفرقة والانفصام، بدل حديث الاندماج بين حراك الثورة والاحتجاج الاجتماعي من جهة، ومصالحة الجماعة الوطنية والبلاد والدولة عامّة من جهة ثانية. يقول الرئيس المرزوقي في شأن المحتجّين الثّائرين: "بقدر ما أتعاطف معهم وأفهم موقفهم لأنّي من الطبقة المسحوقة مثلهم؛ فإنّي أقول لهم: إنهم بصدد التسبّب في كارثة للبلاد، من شأنها أن تغرق السفينة بكلّ ركّابها"^(١٧). ويرى وزير الداخلية في الحكومة التي شكّلتها "الترويكا" صاحبة الأغلبية في المجلس التأسيسي المنتخب، أنّ "الأشخاص الذين يغذّون التصدّعات الاجتماعية والنّعرات الجهويّة، ويدفعون نحو إثارة المشاكل التاريخية، ويرغبون في حلّ مشاكل متراكمة لعدّة عقود في أيام معدودة؛ هم في حقيقة الأمر لا يريدون خيراً للدولة، بل هم بصدد ضرب الدولة"^(١٨). إنّ المثير حقيقةً في هذا الخطاب، هو تحوّل المنتصرين في الانتخابات -بعد تسلّمهم زمام السلطة- من القول إنّ الحراك الثوري قد أنقذ البلاد من الكارثة (كارثة بن علي وأزلامه، وكارثة حكومة محمد الغنوشي، وربّما كارثة حكومة السبسي...)، إلى القول إنّ هذا الحراك نفسه يسبّب كارثة للبلاد؛ ومن القول إنّ الدولة هي التي تهدّد هذا الحراك عبر "وجود إطارات العهد السابق وعقليّتهم ... إضافةً إلى استمرارية الاعتماد على البوليس السياسي ..."^(١٩)، إلى القول إنّ هذا الحراك هو الذي يهدّد الدولة.

ولكن هل ينمّ هذا التحوّل الدراماتيكي في خطاب المنتصرين، عن أنّ هؤلاء مارسوا على الشعب فعل خديعة في معناها الأخلاقي؟ الحقيقة أنّ هذا السؤال يتجاوز حدود اشتغال الباحث الذي لا يملك "أدوات البحث" في النّوايا والسرّاتر؛ غير أنّ المعطيات الخطابية الملموسة، تفيد باستبعاد هذه "الفرضية الأخلاقية". ونشير في هذا السّياق تحديداً، إلى أنّ الفائزين في الانتخابات بقوا، بعد ظهور النتائج وإلى حدود تسلّمهم السلطة، يرّدون خطابهم المتماهي تماماً مع الحراك الاحتجاجي المطالب بالتغيير الاجتماعي الفوري. فالمنصف المرزوقي، بقي -إلى حدود تولّيه

^{١٧} من خطاب الرئيس المنصف المرزوقي أمام رجال الأعمال، مرجع سبق ذكره.

^{١٨} علي العريض في تصريح لإذاعة موزاييك أف أم التونسية الخاصة، أوردت نصّه المغرب، ٢٥/١/٢٠١٢.

^{١٩} من كلام علي العريض في تصريحه لـ الصباح، ٢٤/٢/٢٠١١.

الرئاسة- يؤكد على أنّ "المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، لا يمكن أن تنتظر. والأحزاب السياسية الكبيرة الفائزة بأكثر عددٍ من المقاعد، من واجبها أن تتحمّل مسؤولياتها"^(٢٠). وفي ملفّ أنجزته جريدة المغرب -قبيل انتصاب الحكومة بأيّام قليلة- حول موجة الاعتصامات، أكد ممثّل النهضة على أنه "كنا ومازلنا وسنبقى مع حرّية التعبير وحرّية التّظاهر ومع حرّية الاعتصام السّلمي، ومازلنا نؤمن بأنّ شعبنا وشبابنا والكثير من أبناء تونس في الجهات الداخليّة، لهم العديد من المطالب المشروعة، وهي مطالب الثورة [...]. نحن رفعناها ومازلنا نرفعها [...]. ونأمل أن ننتخب [يعني أعضاء المجلس التأسيسي] رئيس جمهوريّة في أقرب وقت، وأن نختار رئيسًا لحكومة قادرة على مجابهة التّحديات التي تعيشها البلاد، وتقدر على الاستجابة لمطالب المحتجّين"^(٢١). والمعنى نفسه، يؤكّده ممثّل "حزب التكتّل" حليف "حزب حركة النهضة" في قوله: "ليس لنا من حلّ سوى انتظار الحكومة القادمة، لإيجاد حلولٍ جذريّة لهذه المسائل"^(٢٢).

نريد في الحقيقة أن نصرف ذهن القارئ عن فرضيّة "الخدعة" الأخلاقية، بإيرادنا هذه التصريحات التي يؤكّد فيها هؤلاء السّاسة -بعد حصولهم على الفوز الانتخابي- على أنّ حلول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مشروطة بصورة مباشرة بالإرادة السياسية. والهدف من ذلك، أن ينصرف معنا ذهن القارئ إلى مفهوم "الخدعة" المعرفية، الذي تؤكّده حقيقة أنّ التحوّل في الخطاب، قد حدث عند المنتصرين بعد انطلاقهم في ممارسة السلطة؛ وليس بعد اطمئنانهم على نتائج الانتخابات. فمع بداية ممارسة السلطة، دخل هؤلاء طور التجربة بمفهومها الإبيستيمولوجي. وفيه تبيّن لهم، أنّه بقدر ما تتماهى المعرفة التي يتوقّر عليها خطابهم الثوريّ والانتخابي، مع الحسّ المباشر للشريحة الأكبر من الناس؛ فإنّها تتباين تباينًا جذريًا مع مجريات الواقع. وكان على قارئ الفجر (الصحيفة الصادرة عن حزب حركة النهضة) أن ينتظر شروع الحكومة في ممارسة سلطتها؛ حتّى تأتيه بيّنة خبراء الاقتصاد والتّثمية التي تؤكّد على ضرورة

^{٢٠} المنصف المرزوقي في حوار أجرته معه المغرب، ٣٠/١٠/٢٠١١.

^{٢١} من تصريح نور الدين البحيري (ممثّل حركة النهضة، وأصبح في الحكومة الحالية وزير العدل)، في: "موقف الأحزاب من موجة الاعتصامات"، المغرب، ١٠/١٢/٢٠١٢.

^{٢٢} من تصريح سعيد المشيشي (ممثّل حزب التكتّل الديمقراطي)، في: "موقف الأحزاب من موجة الاعتصامات"، المغرب، ١٠/١٢/٢٠١٢. مع العلم أنّ كلًّا من البحيري والمشيشي، قد أصبحا عضوين في الحكومة الجديدة التي تحدّثنا عنها.

البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني "عن طريق تأمين السلم الاجتماعي الاقتصادي. فالفترة التي نعيشها ليست فترة عادية، وتتطلب الكثير من الصبر والتفهم من جميع الأطراف؛ سواء من المطالبين أو من المانحين"^(٢٣).

تلك هي المعرفة العقلانية التي غدا يحتاج إليها المنتصر انتخابياً، ويشغل بها بعد أن أصبح صاحب قرار سياسي. واللافت للنظر في هذه النوعية من المعرفة، أنها تتوقّر على معادلة فيها ضرب من مناقضة المعادلة التي تحكم المعرفة الحسية المشغلة والموظفة ثورياً. فإذا كانت المعرفة الحسية ترى في نظام بن علي شراً مطلقاً يجب القطع معه كلياً؛ فإن معرفة خبراء التنمية تقول إنه "لا يمكن تحقيق التنمية الجهوية إلا بالرجوع إلى مستوى النمو الذي كان يسجله الاقتصاد سابقاً على الأقل"^(٢٤). وفي مقابل ما يعتقد الخطاب الثوري الانتخابي من خير مطلق يجسده الحراك الثوري، يكشف الخطاب الاقتصادي العقلاني عن أنّ الركود الذي يمرّ به الاقتصاد الوطني "أقلّ ما يقال عنه إنه "بأيدنا لا بيد عمرو"؛ بمعنى أنّ هذا الركود، لم يرتبط بتأثير الاقتصادية العالمية، بل بسلسلة المطالب الاجتماعية والاعتصامات التي يمكن تفهمها في المرحلة الأولى التي أعقبت الثورة"^(٢٥).

على قاعدة هذه الأرضية المعرفية العقلانية، انقلب سلم الأولويات ومعايير الفعل الإيجابي في خطاب الأطراف المنتصرة في الانتخابات. فبعد أن كان الهاجس بعد الثورة هو ممارسة الحرية والمحافظه عليها من النفاق الحكومة التشريعية وأزلام النظام السابق و"قوى الثورة المضادة"... إلخ؛ أصبح الهاجس بعد الانتخابات هو "كيف نضمن النظام وتحقيق التوازن بين النظام والحرية؛ حتى نتجنب الصدمات والفوضى والاحتجاجات غير المنظمة، ونحقق الاستقرار والأمن. لأنه لا يمكن الحصول على التنمية دون نظام"^(٢٦). وفي هذا الإطار، برّر وزير الداخلية في الحكومة

^{٢٣} الرأي لعبد اللطيف محمود، في: "خبراء في التنمية والاقتصاد: السلم الاقتصادي والاجتماعي السبيل الأمثل لتحقيق التنمية"، الفجر، ٢٠١٢/١/٢٧.

^{٢٤} الكلام للخبير نفسه، المرجع نفسه.

^{٢٥} وليد الدرعي، "بأيدنا لا بيد عمرو"، الفجر، ٢٠١٢/١/٢٧.

^{٢٦} الشيخ راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة)، في حوار أجرته معه الشروق، ٢٠١٢/٤/٠١.

الحالية، غلق شارع الحبيب بورقيبة -الشارع الرمز للثورة التونسية^(٢٧)- أمام النّظار^(٢٨)، على أساس "أنّ هذا القرار، يدخل في إطار حاجة البلاد الماسّة إلى ترتيب الأولويات. وبما أنّ المواطن التونسي يطالب بفرض الأمن؛ فإنّ الوزارة مطالبة بالتقليص من إمكانية حدوث المصادمات... [التي] بدأت تخرج في الآونة الأخيرة عن الطابع السّلمي، لتتحوّل إلى مناوشات تضرّ بالمرافق العامّة وبالسياحة"^(٢٩).

وفي سياق هذا الترتيب الجديد للأولويات، ذلك الذي تفرضه تجربة الممارسة العمليّة للسلطة؛ يلاحظ الباحث كيف تغيّرت فعلياً، مضامين الشعارات الثورية والوعود الانتخابيّة، في خطاب الفائزين بالانتخابات. فإذا كان إصلاح وزارة الداخليّة مثلاً، قد عنى -قبل قيام الحكومة الجديدة- تطهيرها من قتلة الشهداء، والضّالعين في تعذيب آلاف المناضلين السياسيين، ومحاسبة رموز القمع الذين حموا نظام الاستبداد... إلخ؛ فإنّ ما حدث فعلياً هو أنّ وزارة الداخليّة الجديدة، قد "بدأت فعلاً في تطبيق الإصلاحات الضرورية التي من شأنها أن تسهّل عمل رجل الأمن من خلال اقتناء المعدّات اللوجستيّة وتكثيف التريّصات وسنّ القوانين وغيرها"^(٣٠).

أما شعار محاسبة رموز الفساد الاقتصادي والمالي الذين تورّطوا مع أفراد عائلة المخلوع وزوجته في نهب الشعب التونسي، فقد تحوّل مضمونه إلى الحديث عن "أزمة ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رجل أعمال في حالة عطالة، بسبب قرار منعهم من السّفر. وقد ضيّع ذلك على تونس العديد من فرص الاستثمار ومنها الكبير جدّاً خاصّة في ليبيا. فالتونسيّون اليوم يكادون أن يكونوا غائبين عن السوق الليبيّة التي تشهد قدوم مستثمرين من مختلف أنحاء العالم"^(٣١). هكذا، لم يعد هذا الموضوع مدرجا في طريق تخليص البلاد من رموز الفساد المالي والاقتصادي؛ بل أخذ "طريقه إلى التّسوية. ونحن في حركة النهضة مع فضّه بأقصى ما يُمكن من السّرعة، وإعادة الحقوق

^{٢٧} لأنّه احتضن آلاف المتظاهرين الذين نادوا برحيل بن علي يوم ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

^{٢٨} هذا القرار الذي انجرت عنه صدمات عنيفة. لهذا، أُعيد فتح الشارع بعد ذلك، وإلغاء القرار السابق بمنع التظاهرات فيه.

^{٢٩} من كلام علي العريض وزير الداخليّة خلال جلسة حوار بالمجلس التأسيسي، أوردته المغرب، ٢٠١٢/٤/٠١.

^{٣٠} المرجع نفسه.

^{٣١} الشيخ راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة)، في حوار أجرته معه الشروق، ٢٠١٢/٤/٠١.

لأصحابها. ويأخذ هؤلاء حقوقهم بعيداً عن كلّ تفريط في المال العامّ وحقوق الناس، ولكن كذلك دون انتقام أو تشفٍّ^(٣٢).

إنّ انقلاب سلّم الأولويات العملية والإجرائية، من منظور المسؤولية الفعلية عن تحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة (التنمية والشغل والعدالة بين الجهات...)؛ قد حتمّ حدوث ما يشبه الانقلاب كذلك في سلّم معايير تقويم الظواهر والنظر إليها في خطاب الأطراف المنتصرة في الانتخابات. فلم يعد التاريخ القومي والاستبدادي لوزارة الداخلية وإطاراتها، ذا أهمية؛ مقارنةً بدورهم الحيوي الراهن في حفظ الأمن والنظام، وتوفير الشّروط الضرورية لعودة النشاط الاقتصادي الوطني إلى سالف عهده. كما أنّ الإمكانيات الاستثمارية لرجال الأعمال ونتائجها الإيجابية المرتقبة في هذا النشاط، أصبحت مقدّمةً على ماضيهم في الفساد والتورّط مع عائلة المخلوع. أمّا أبناء الشعب فبعد أن كانوا -بحراكمم الثوري وانتخابهم لـ "قوى الثورة الحقيقيين"- في منتهى الوعي الثوري واليقظة الثورية تجاه "قوى الثورة المضادة"، أصبحوا -أو أصبح جزء منهم على الأقل- لا يفهمون "أنّ فوضى الإضرابات والاعتصامات دمار وخراب للاقتصاد التونسي، وأنّ الضحية هو هذا المواطن التونسي الذي قام بثورة حتّى يحقق الكرامة، ولا كرامة دون شغل، ولا شغل دون استقرار وتطور اقتصادي"^(٣٣).

هكذا أكره خطاب المنتصرين في الانتخابات على هذا التحول الدراماتيكي من الثورة إلى ضدّ الثورة، بالفهم الذي تكرّس عملياً ونظرياً في السّياق التونسي منذ ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١. وفي نطاق هذا الفهم، تجاوزت دلالات الثورة في الماركسيّة اللّينينية مع الحسّ الاجتماعي المباشر. ورفع لواء هذا الفهم -أو هذا المفهوم- للثورة، الإسلاميون وغيرهم من الأطراف السياسية والأيدولوجية (وفي مقدّماتهم المنصف المرزوقي، وحزبه "المؤتمر من أجل الجمهورية") بالحماسة نفسها التي رفعه بها "أصحابه الأصليون" من اليسار الراديكالي. واحتفت **الفجر** بهذا المفهوم، واشتغلت به؛ متحدّثةً كثيراً عن "ثورة ١٤ جانفي (يناير) ٢٠١١، أرداها الشعب الذي يريد إسقاط النظام، إسقاطاً لجميع المكوّنات البنيوية السياسيّة والاقتصاديّة

^{٣٢} المرجع السابق.

^{٣٣} محمد فوراتي، "الاعتصامات=الخراب"، **الفجر**، ٢٣/١٢/٢٠١١.

والاجتماعية والثقافية للنظام البائد؛ بما يعني تحديداً إحداث تحولات رئيسية في البنى الاجتماعية والسياسية للبلاد^(٣٤).

كشفت التجربة العملية للمنتصرين في الانتخابات، منذ انطلاقتها، عن عدم التطابق بين هذا المفهوم الثوري، وحقيقة الواقع ومجرباته. فليست الدولة التونسية ومخلفات نظامي بورقيبة وبن علي، شراً مطلقاً؛ إذ توجد عناصر قوة يمكن استثمارها والبناء عليها. كما أن ثورة ١٤ كانون الثاني / يناير، بما تستبطنه من رغبة جامحة في التغيير الجذري والفوري؛ ليست خيراً مطلقاً. فهناك في ما ينتج من هذه الرغبة عملياً من حراك مطلبى احتجاجي، ما يعرقل تحقيق التغيير الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بشكل تدريجي. من هنا، لم تعد الثورة التونسية في هذا الخطاب "إلا تجربة بشرية، تحتاج إلى الرشد والترشيد، لا إلى الشحن الأيديولوجي"^(٣٥).

وفي هذا السياق، يؤشر هذا التقابل بين الرشد والترشيد من جهة والشحن الأيديولوجي من جهة ثانية، إلى تحوّل في دلالة الثورة في خطاب إسلامي "حزب حركة النهضة" على وجه التحديد. فبعد أن كانت "المرجعية الإسلامية"، تهدي هؤلاء إلى مضمون للثورة، يطابق -تقريباً- مفهوم الثورة عند الاشتراكيين الثوريين^(٣٦)؛ أصبحت -فجأة- توجّههم إلى مضمون هو أقرب إلى مفهوم العقلانية الأدائية عند علماء الاجتماع الغربيين المعاصرين^(٣٧).

وفي هذا الإطار، تحوّل مفهوم الثورة بشكل دراماتيكي، وفي مدّة أسابيع قليلة، عند الكاتب "المفكر"^(٣٨) الإسلامي نفسه بحري العرفاوي. ففي غمرة النشوة بنتائج الانتخابات، كانت الثورة تحدّد بأنها "دائماً تتأسس على أفكار جامحة محرورة، وعلى قيم متسامية، وعلى روحانية متمردة شجاعة"^(٣٩)؛ أمّا بعد أن طارت هذه النشوة بفعل المشكلات الواقعية التي اعترضت الحكومة

^{٣٤} عبد العزيز التميمي، "ما الذي يصنع ربيع تونس"، الفجر، ٢٩/٤/٢٠١١.

^{٣٥} محمد فوراتي، "ماذا يريد المتهورون من تونس"، الفجر، ١٣/١/٢٠١٢.

^{٣٦} انظر هذا المفهوم في: عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، ص ٢٤ - ٢٥.

^{٣٧} انظر هذا المفهوم مثلاً، في: آلان تورين، نقد الحداثة: الحداثة المظفرة، القسم الأول، ترجمة: صياح الجهميم (دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٨)، ص ٢٢٠.

^{٣٨} هكذا قدّمت الصباح بحري العرفاوي، في مقالته المنشورة في يوم ٠٧/١٠/٢٠١١.

^{٣٩} بحري العرفاوي، "ثقافة الثورة وثقافة الدولة"، الفجر، ٤/١١/٢٠١١.

الجديدة، فقد أصبحت الثورة تعرّف بأنّها "مسار ومصير وذهاب متبصر إلى مستقبل مختلف"^(٤٠). في هذا الحديث عن الثورة المسار، وعن الذهاب المتبصر؛ يتبنّى بحري العرفاوي ما نقده وحذّر منه قبل مدّة تقلّ عن أربعة أشهر. نقد الثورة وحذّر منها. و"حين تنتصر وتتشكّل في هيئة "دولة" نبدأ في "البرود" والانحسار، وتبدأ مفردات جديدة في الشّيع من "واقعية" و"تدرّجية" و"ضرورات المرحلة" و"مقتضيات السياسة" ... تلك السياسة مأكرة ومتربّصة ومنتقمة"^(٤١). كان هذا "المفكر" الإسلامي، في غمرة النشوة بقرب التمكّن من السلطة السياسيّة؛ يخال أن الإسلاميين من طينة غير طينة الثوريين الذين يتحوّلون من "ثقافة الثورة" إلى "ثقافة الدولة"، بعد أن يعتلوا السلطة. لكنّه يجد نفسه، بعد برهة وجيزة، يتحوّل إلى "دولاتي" (نسبة إلى الدولة) بامتياز، ينقد "الثوريين" الذين "يغفلون عن حقيقة مفزعة؛ وهي أنهم إنّما يقومون بإشاعة وعي "حريمي" تجرّد أصحابه من تحمّل المسؤوليات ومن الإرادة والتبصر والاحتمال وفهم الظواهر، وفق مبدأ الأسباب والمقدّمات ... ولا يكفّ هؤلاء الكسالى أنفسهم جهداً عقلياً لفهم الظواهر فهماً علمياً من أجل اقتراح المعالجات العميقة المجدية وبمنهج هادئ مسؤول وبروحانيّة إنسانيّة"^(٤٢).

على هذا النّحو، دخل خطاب المنتصرين انتخابياً، وخاصّة الإسلاميين منهم، في تناقض جوهري مع الخطاب الثوري اليساري الراديكالي؛ بعدما تبين -فيما يبدو- أنّ "المرجعية الإسلامية" التي يستند إليها هؤلاء، تختلف عن مضامين التغيير الاجتماعي في منطق المادّيّة التاريخية، وأنّها تتوافق مع مضامين التغيير الاجتماعي في منطق العقلانيّة الأداة التي يقدّمها علم الاجتماع الوظيفي. وتلك المضامين، تعدّ القاعدة النظرية للتنظيمات "ذات الأهداف الاقتصادية والإدارية والاجتماعية" في المجتمعات الغربيّة الرأسماليّة المعاصرة^(٤٣). وقد تجسّد هذا التناقض بين الخطابين، في التّقابل بين القول بالسّلم الاجتماعي، بوصفه أساس التّغيير المنشود؛ وبين القول

^{٤٠} بحري العرفاوي، "في الفكر الحريمي والتلوّث السياسي"، الضمير (أسبوعية تونسية)، ٢٣/٢/٢٠١٢.

^{٤١} بحري العرفاوي، "ثقافة الثورة وثقافة الدولة"، الفجر، ٤/١١/٢٠١١.

^{٤٢} بحري العرفاوي، "في الفكر الحريمي والتلوّث السياسي"، الضمير، ٢٣/٢/٢٠١٢.

^{٤٣} آلان تورين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

إنّ الثورة لم تنته بعد، على أساس أنّه "رغم انتخاب مجلس وطني تأسيسي، وتعيين حكومة جديدة؛ فإنّ المطالب الشعبية التي رفعتها الثورة، لم يتحقّق جلّها [...]". كما أنّ الائتلاف الحكومي الجديد، ما انفكّ يؤكّد مواصلة نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للنظام البائد، ولم يحرص إلاّ على توجيه رسائل الطمأنة للدوائر الرأسمالية المحلية والأجنبية، فيما لم تتلقّ منه الطبقة العاملة والشرائح الكادحة والفقيرة سوى الدعوة للتقشّف ورسائل التهديد بالتعامل الفظّ مع تحرّكاتهم المشروعة^(٤٤).

إنّ الموقف من اليساريين الراديكاليين، وخاصّة من "حزب العمّال الشيوعي التونسي"، قد تغيّر دراماتيكيًا في خطاب جريدة **الفجر** التي وصفهم رئيس تحريرها بـ "أعداء الثورة، يلعبون بالنار، ويتاجرون بالأمّ الفقراء". ويؤكّد على أنّ هذه الأطراف السياسية الفاشلة، قد دخلت على الخطّ "لاستغلال حالة الفقر والغضب، وتجييرها ضدّ حكومة لا ذنب لها في هذا الواقع"^(٤٥). إنّ المثير حقًا، بالنسبة إلى الباحث، هو أنّ جريدة **الفجر** قد فتحت صفحاتها -في أكثر من مرّة- لطرفٍ من هذه الأطراف، ليسوّق "تجارته بالأمّ الفقراء". ويتحدّث رئيس تحرير الجريدة عن حكومة الباجي قائد السبسي، من حيث أنّها "لم تنجح في تناول الملفّات الاجتماعية المستعجلة؛ مثل حلّ المشاكل في الجهات المهمّشة التي انتفضت ضدّ بن علي ولم تستطع معالجة غلاء المعيشة والبطالة"^(٤٦). هذه "التجارة" كانت "مشروعة" في جريدة **الفجر** قبل الانتخابات^(٤٧)؛ لأنّ "المتضرّر" منها هو الحكومة السابقة. وقد فُسح المجال لهذا الطّرف اليساري؛ لأنّ "مواقفه السياسيّة مختلفة عن بقية اليساريين"^(٤٨)، الذين كان شقّ منهم يرى -خلافًا لرؤية النهضة- أنّ "التونسيين اليوم،

^{٤٤} من بيان حزب العمّال الشيوعي التونسي في الذكرى السادسة والعشرين لتأسيسه، منشور بـ **الشروق**، ٢٠١٢/١/٤.

^{٤٥} محمد الفوراتي، "أعداء الثورة يلعبون بالنار ويتاجرون بالأمّ الفقراء"، **الفجر**، ٢٠١٢/١/٢٠.

^{٤٦} حمّة الهمامي في حوار أجرته معه **الفجر**، ٢٠١١/٨/٢٦.

^{٤٧} نحيل القارئ إلى متابعة تحقيقات **الفجر** عن المدن والأرياف التونسية، والمقارنة بين المادة المنشورة في هذا الباب قبل مباشرة الحكومة، والمادة المنشورة بعدها. كما نحيل إلى الحوارات المنشورة مع رؤساء قوائم النهضة المترشحة للمجلس التأسيسي في **الفجر**، الأعداد الصادرة في ٢٠١١/٩/٣٠ وفي ٢٠١١/١٠/٧ وفي ٢٠١١/١٠/١٤.

^{٤٨} الشاهد مأخوذ من تقديم للحوار الذي أجرته جريدة **الفجر** مع حمّة الهمامي، ٢٠١١/٨/٢٦.

في حاجة إلى خطابٍ عقلاني ينطلق من واقع البلاد، بما فيه من مواطن قوّة ومكامن ضعف؛ ليقترح عليهم التصورات الممكنة لحلول واقعيّة قابلة للإنجاز الفوري"^(٤٩).

تداخل هذا التحوّل الدراماتيكي في الخطاب، وترافق مع صدمات رمزيّة وأخرى مادية مشحونة بدلالات رمزيّة قويّة، بين السلطة السياسية الجديدة، والثورة بدلالاتها المكّرسة في المشهد التونسي منذ ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١. ولعلّ أعنف الصّدّامات الرمزية، قد جاءت على لسان الشّيخ صادق شورو، الرئيس السابق لحركة النهضة، والنائب في المجلس التأسيسي عنها؛ الذي دعا في مداخلته في إحدى جلسات المجلس، إلى التصدّي بقوة للمحتجّين في عدّة مدن وجهات داخل البلاد، بحكم أنّهم يعطلّون اقتصاد البلاد. ووصف شورو هؤلاء بـ "جيوب الرّدة"؛ قائلاً إنّها "تسعى في الأرض فساداً، تقطع الطرق والسكك الحديدية، وتشلّ عمل المناجم والمصانع، وتشعل النار والمرافق العموميّة". ورأى أنّ "هذه الجيوب عدوّ الشعب". واستشهد بأية الحرابة في القرآن الكريم (المائدة ٣٣)؛ ممّا أوحى بأنّ الأمر يتعلّق بدعوة إلى "إقامة الحدّ" على المعتصمين والمحتجّين، من خلال "قتلهم" أو "صلبهم" أو "قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف"^(٥٠).

وإذا كانت هذه الدّعوة قد شهدت صدّاً كليّاً تقريباً من جهة مكّونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي في تونس، بما في ذلك قياديّ حركة النهضة؛ فإنّ الصّدّام المادّي قد حصل بالفعل بين القوّات الأمنيّة للحكومة الجديدة وتحركات من جنس الفعل الثوري الذي عاشت على وقعه تونس منذ ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠، تاريخ اندلاع الثورة في محافظة سيدي بوزيد (مسيرات واعتصامات وقطع طرق ...). وقد كانت هذه التحركات جماهيريّة، وطالت الكثير من المدن والقرى؛ على الرّغم من ادّعاء الأطراف الحاكمة بأنّ المحرّضين عليها هم من جماعات "الصّفّر فاصل" (كناية عن ضعف النّسب المتحصّل عليها في الانتخابات).

وقد تتالت خلال الفترة التي نحرّر فيها هذه الورقة أربعة أحداث خطيرة في هذا الصدد: أولها، الاعتداء على جرحى الثورة وعائلاتهم وعائلات الشهداء أثناء اعتصامهم بمقرّ وزارة حقوق

^{٤٩} عبد العزيز المسعودي (قيادي بحركة التجديد من وسط اليسار)، "مزایدات انتخابية"، الطريق الجديد (أسبوعية تصدر عن الحركة)، ٢٠١١/١٠/٠٨.

^{٥٠} مداخلة النائب الصادق شورو بجلّسة المجلس التأسيسي ليوم ٢٣/١/٢٠١٢، نقلت نصّها المغرب ٢٥/١/٢٠١٢.

الإنسان والعدالة الانتقالية. وثانيها، قمع مسيرة المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا، والاعتداء عليهم أثناء محاولتهم دخول شارع الحبيب بورقيبة يوم ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٢. أمّا الحدثان الآخران، فقد وقعا بعد يومين، وتمثّل أحدهما في الاعتداء على مواطنين قدموا من "سيدي بوزيد" في مسيرة على الأقدام (حوالي ٣٠٠ كم)، يطالبون بتمية محافظتهم؛ في حين تمثّل الحدث الآخر في الاعتداء بالعنف الشديد على مسيرة بمناسبة "عيد الشهداء"، أرادت اقتحام شارع الحبيب بورقيبة عنوةً.

لقد تجسّدت في هذه الأحداث المتلاحقة دراماتيكية الصدام بين الحكومة الحالية، والثورة التونسية في أبرز عناوينها المطالبة الحسية (التشغيل، وحرية التعبير)، وأبرز رموزها الحسية كذلك (شهداء الثورة وجرحاها^(٥١))، و"سيدي بوزيد" منطلق الثورة وشارع الحبيب بورقيبة متوجها^(٥٢).

ثالثاً: دراماتيكية التحول من خطاب الهوية إلى خطاب ضدّ الهوية

ينطبق على استخدامنا مفهوم الهوية في سياق هذا العنصر من الورقة، ما قلناه عن استخدام مفهوم الثورة في العنصر السابق. فالأمر لا يتعلّق بدلالة عامّة، تبدو ممتنعة شأنها في ذلك شأن دلالة الثورة؛ بل بدلالة سياقية تولّدت في ارتباطٍ بما تحدّثنا عنه، في الجزء الأوّل من هذه الورقة، من إدماج أيديولوجيٍّ حسّيٍّ مباشرٍ وسم خطاب "حركة النهضة" عامّة، وخطابها الانتخابي بصورةٍ خاصّة. لقد رفعت "حركة النهضة" في المشهد السياسي التونسي بعد ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ شعار الهوية العربية الإسلامية، بمضمونه الأصلي الذي ميّز طرحها

^{٥١} رمزية الصدام ودراماتيكيته حاصلة في تقديرنا، حتى لو لم نأخذ بـ "تهويل الإعلام البنفسجي" (كناية عن الإعلام المعادي، وهي عبارة يستخدمها الخطاب المناصر للحكومة) وقوى المعارضة (انظر مثلاً في هذا الصدد: راضية التصراوي تؤكد اعتداء أعوان أمن على جرحى الثورة المعتصمين، المغرب، ٢٨/٣/٢٠١٢)، واكتفينا باعتراف السيد وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بحدوث اعتداء على أحد جرحى الثورة بمقرّ وزارته كما نقلت عنه الفجر ٣٠/٣/٢٠١٢.

^{٥٢} تجلّت دراماتيكية هذا الصدام خطابياً في كلمة السيد وزير الداخلية أمام المجلس التأسيسي مساء الخميس ١٢/٤/٢٠١٢، حينما علّل قراره بغلق شارع بورقيبة في وجه النظار بأسياب اقتصادية، واستند في بيانه لشرعية اتّخاذ القرار إلى جزء من منظومة القوانين والمناشير التي تعود إلى "العهد البائد"؛ والتي دعا علي العريض نفسه قبل أن يصبح وزيراً للداخلية إلى تغييرها جذرياً. الصباح ٢٤/٢/٢٠١١.

الأيدولوجي منذ نشأتها سنة ١٩٨١ تحت مسمى "الاتّجاه الإسلامي". ويتحدّد هذا المضمون بصورةٍ أساسيةٍ من خلال نقض خيارات دولة الاستقلال التونسية، التي بات معها الإسلام "أو يكاد مجرد رمز تحدى به المخاطر ثقافياً وأخلاقياً وسياسياً؛ نتيجة ما تعرّض له [...] من إهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسّساته ورجاله"^(٥٣).

كان من اليسير على خطاب النهضة، أن يقدّم -في السياق التونسي الجديد- هدفه الإستراتيجي "الأصولي" هذا (العودة إلى الهوية)؛ بوصفه هدفاً ثورياً بامتياز، إن لم يُعدّ قاعدة كلّ الأهداف الثورية بمفهومها القطعي الجذري والفوري. وذلك على الرّغم من أنّ المعاش لأحداث انتفاضة الجماهير التونسية ضدّ نظام بن علي منذ ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، والمتابع لها في الوسائل الإعلامية الأجنبية والإلكترونية؛ يدركان أنّ مطلب الهوية لم يكن من المطالب والشعارات المباشرة المرفوعة^(٥٤). ولقد وظّف خطاب "حركة النهضة" جيّداً البنية الثنائية التي قام عليها تصوّره الأيدولوجي، والتي تقابل بين خيارات الحركة المستمّدة من معين الهوية العربية الإسلامية الأصيلة، وخيارات دولة الاستقلال المستمّدة من المعين العلماني الغربي الدخيل والغريب. وهو الأمر الذي يسرّ الاقتران الحسيّ المباشر بين أهداف الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة؛ وبين مطالب العودة إلى الهوية، ورفع الوصاية عن الشان الديني، وإعادة الاعتبار للإسلام في الشان العامّ من جهة ثانية. فهذه الأهداف والمطالب، تمثّل كلّها نقائص للنظام البائد، الذي اقترن عنده

^{٥٣} من البيان التأسيسي لحركة الاتّجاه الإسلامي (١٩٨١)، منشور ضمن: راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (تونس: دار المجتهد، ٢٠١١)، ص ٣٧٧.

^{٥٤} لمزيد التفاصيل عن وقائع الثورة التونسية ومجرياتهما، انظر العمل التوثيقي المهمّ ضمن: عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢). غير أنّ عدم بروز آثار للشعارات الدينية في الثورة التونسية، لا ينفي أنّ الأطراف السياسيّة المنتسبة إلى الإسلام السياسي -شأنها في ذلك شأن كلّ الأطراف الأخرى- قد حاولت في قراءاتها البعدية للثورة أن تجعلها امتداداً لحراكها السياسي، وحتىّ "الجهادي" ضدّ نظامي بورقيبة وبن علي. لم تفعل هذا حركة النهضة فحسب، بل حتّى التيار السلفي الجهادي اعتبر أنّ عملية سليمان (وهي مواجهة مسلّحة بين سلفيين ونظام بن علي، في بداية عام ٢٠٠٧) من "إرهاصات الثورة". سيف الله بن حسين في حوار له مع حقائق (أسبوعية تونسية)، ٢٠١١/١٢/٣٠.

الفساد والاستبداد والتفكير بالعلمانية ومحاربة الدين ومسح الهوية العربية الإسلامية والولاء للغرب...

وإذا لم يكن الحراك الديني الهوياتي مكونًا مباشرًا للحراك الثوري التونسي إلى حدود ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١؛ فإنه أصبح كذلك بعد هذا التاريخ. وتزايدت وتأثره وظواهره مع مرور الأيام، وخاصةً بعد الانتخابات وتنصيب الحكومة الجديدة؛ حتى أصبح معلمًا رئيسًا من معالم المشهد التونسي، يتصدّر اهتمامات الرأي العامّ خلال الأشهر الأخيرة، شأنه في ذلك شأن الحراك الاجتماعي المطّلي. ولقد تجسّد هذا الحراك في أنشطة دعويّة وتثقيف ديني، أمّنتهما عديد الجمعيات والجماعات الدينيّة في المساجد وبعض الفضاءات العموميّة والخاصّة. كما تجسّد ذلك الحراك أيضًا، في مسيرات واعتصامات وأعمال عنف عرفتها بعض الفضاءات العامّة، ووقفت وراءها بعض هذه الجمعيات أو الجماعات. وقد أصبح هذا الحراك معروفًا في المشهد التونسي الراهن تحت مسمّى "الظاهرة السلفيّة".

بدا هذا الحراك، في وهلته الأولى، مظهرًا من مظاهر الحرّية التي انتقل إليها المجتمع التونسي بعد الثورة. ولم يكن لأيّ أحدٍ أن يعترض عليه من هذه الزاوية؛ لأنّه يدخل في إطار حرّية الاعتقاد والرأي وحرّية التعبير عنهما وحرّية التّظلم، وهي من الحرّيات الأساسيّة التي يكفلها النظام السياسي الديمقراطي. بيد أنّ الرؤية التي ينظر بها الإسلاميّ إلى هذا الحراك، تتجاوز حدود تحقيق الحرّية التي من ضمنها "تحرير الدين والمجتمع من هيمنة الدولة التسلّطية"، إلى ممارسة حركة التّدافع السياسي والاجتماعي التي ستدوم "لأجيال قادمة، إلى أن يستقرّ مجتمعنا على هيئة محدّدة وأرضيّة معلومة"^(٥٥). وقد ظهرت نظريّة "التدافع الاجتماعي" عند منظري الديمقراطية في "حركة النهضة"؛ بوصفها الإطار الذي يجسّد الوجه العملي والتطبيقي لمبدأ الإدماج الأيديولوجي بين هدف العودة إلى الهوية الإسلامية، وهدف بناء النظام السياسي الديمقراطي الذي يكفل جميع الحرّيات الأساسيّة والخاصّة.

فهذه النظريّة ترفض مطلب "الأسلمة الفوقيّة"^(٥٦) التي تقرضها الدولة. ويقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الصدد: "نحن لا نعول على أدوات الدولة في فرض نمط معيّن؛ وإنّما نثق في

^{٥٥} رفيق عبد السلام، تفكيك العلمانية: في الدين والديمقراطية (تونس: دار المجتهد، ٢٠١١)، ص ٧.

^{٥٦} المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المجتمع ونثق في أدواته، ونترك للناس أن يتدافعوا. وفي النهاية سيتبلور من ذلك رأي عام". ذلك أنه عبر تدافع المجتمع "من خلال المساجد ووسائل الإعلام والنوادي الثقافية ودور الجامع عموماً [...]، يتبلور مفهوم الإسلام. هذا هو الذي يصعد إلى أجهزة الحكومة التشريعية والثقافية، فنترجمه سياسات وقوانين". على هذا الأساس تكون الدولة الديمقراطية مدخلاً إلى أسلمة المجتمع؛ بحكم أن وظيفتها تتمثل في "أن توفر إطاراً عاماً للمجتمع، يتعايشون فيه وبيدعون فيه ويتعاونون فيه ويتدافعون أيضاً حتى يتبلور رأي عام وثقافة عامة"^(٥٧).

يبدو الحراك الديني -المسمى "سلفياً"- في المشهد التونسي الراهن تطبيقاً "أمودجياً" لنظرية "التدافع الاجتماعي". فهو من جهة أولى مترجم لمظهر من مظاهر الديمقراطية الوليدة في تونس؛ لأنه يمثل نشاطاً مجتمعياً متحرراً من رقابة الدولة وتسلسلها. وهو من جهة ثانية، هادفٌ -في مقصد الكثيرين من أصحابه- إلى "تغيير النمط المجتمعي الذي يصفونه بكونه غير إسلامي، واختاروا لتحقيق ذلك الطُرق بشدة على عدد من المداخل التي اعتبروها أساسية. وفي مقدّمة هذه المداخل العقائد والعبادات والنساء والفنون وبرامج التعليم. كل ذلك تحت عنوان رئيس هو تطبيق الشريعة التي من خلالها يتحقّق الحكم بما أنزل الله"^(٥٨). ولا يملك الملاحظ المواكب من الداخل لنشأة "حركة الاتجاه الإسلامي بتونس" (قبل أن تصبح تحت اسم "حركة النهضة")؛ إلا أن يلاحظ أنّ هذا الخطاب السلفي الراهن، يعود بنا "إلى مرحلة السبعينيات التي شهدت ولادة الحركة الإسلامية التونسية". بل أكثر من ذلك، إنّ أصحاب هذا الخطاب "إنّما يرتدون بالنقاش الديني والاجتماعي إلى ما كان عليه الأمر قبل حوالي ثمانين عاماً"^(٥٩).

لقد برزت، بشكل جيّد، فكرة "إعادة تونس إلى الإسلام" أو "إعادة فتحها من جديد"، خلال الزيارات التي قام بها دعاة مشاركة من ذوي النزعة السلفية الوهابية إلى تونس، بدعوة من

^{٥٧} "الإسلاميون وتحديات الحكم في تونس"، برنامج "في العمق" على قناة الجزيرة الفضائية يستضيف رئيس حركة النهضة التونسية: راشد الغنوشي، بثت الحلقة في يوم ٢٠/١١/٢٠١١، ويمكن مشاهدتها كاملة وقراءة نص النقاش على الرابط:

<<http://www.aljazeera.net/programs/pages/940de209-2771-428a-aac6-0980010bf1ab>>.

^{٥٨} صلاح الدين الجورشي، "السلفيون التونسيون قراءة هادئة في مقدّمات غير مأمونة النتائج"، المغرب، ٠٧/١٢/٢٠١١.

^{٥٩} المرجع نفسه. والمعلوم أنّ السيد صلاح الدين الجورشي هو عضو مؤسس لحركة الاتجاه الإسلامي قبل أن يصبح في مرحلة لاحقة أحد وجوه تيار الإسلاميين التقدميين في تونس.

جمعيات دعوية إسلامية. وفي خضمّ الجدل الكبير الذي صاحب زيارة الداعية المصري وجدي غنيم خاصة؛ وقع تبرير حاجة المجتمع التونسي إلى مثل هذا النوع من الزيارات الدعوية، على أساس أنّ الشباب التونسي "متعطّشٌ إلى معرفة قيمه الإسلامية التي حُرّم منها عقودًا من الزمن، ومتعطّشٌ إلى التواصل مع هويّته ودينه"^(٦٠).

والداعية نفسه، يؤطرّ زيارته في هذا الإطار "الفتحي" (نسبة إلى الفتح الإسلامي)؛ بحكم أنّ "الشعب التونسي الذي عاش التغريب تحت الضّغط طبعًا، يفرح عندما يرى رجلا من رجال الإسلام". بل إنّه ينزّلها في الإطار "التدافعي" بالمفهوم الذي مررنا به عند الشيخ راشد الغنوشي. فالداعية يقول: "الزوبعة التي قامت ضدّي، أثارها فلول النّظام السابق من العلمانيين الكارهين للإسلام والمسلمين، والكارهين لأحكام الشريعة الإسلامية"^(٦١). ولا تكتمل صورة التجسّد "النموذجي" لـ "نظرية التدافع الاجتماعي" في زيارة الداعية الوهابي؛ إلّا بمعرفة ردّ المفكّر "أبي يعرب المرزوقي" مستشار رئيس الحكومة، على الذين ينتقدون السّماح بمثل هذه الزيارات. فالردّ قائم على منطق سليم، من زاوية السلطة الديمقراطيّة؛ بحكم أنّ "حضور أفكار مختلفة من جنس فكر "غنيم" في مجال الفكر العامّ بتونس، هو من مشمولات حرّية التعبير التي لا جدال في كونها تشمل كلّ الأجناس ولا تقتصر على فكرهم"، أي على فكر المنتقدين، الذين يحملون الحكومة "ما لا دخل لها فيه، إلّا إذا اعتبرنا أنّ حرّية الجمعيات ممّا ينبغي منعه"، ويطالبونها "بأن تتصرّف تصرّف النظام الذي كان يدلّهم؛ فنقمع كلّ من لا يعجبهم من فكر ومعتقد، متخلّين عن مبدأ حرية التعبير وحرّية هيئات المجتمع المدني"^(٦٢).

ولكي نفهم ما سُمّي في تونس خلال الأشهر الأخيرة بـ "المواقف المتردّدة" لحركة النهضة من الحراك الديني "السلفي"؛ لا بدّ لنا -في تقديرنا- من أن نستحضر أولاً هذا التجسيد العملي التطبيقي لنظرية "التدافع الاجتماعي" في هذا الحراك. فالأمر يتعلّق حقيقةً بقوى مجتمعيّة، وليست سلطويّة، تحمل بديل الإسلام / الهويّة، و"تدفع" به ما تغلغل في المجتمع التونسي خلال

^{٦٠} منجي باكير، "الداعية وجدي غنيم وثنائية مورو والشابي"، منشور بموقع الصحفيين التونسيين بصفاس <http://www.journalistesfaxien.tn>، ٢٠١٢/٢/١٨.

^{٦١} من تصريحات الداعية وجدي غنيم على أمواج إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم، أوردت نصّه المغرب، ٢٠١٢/٢/١٦.

^{٦٢} أبو يعرب المرزوقي (وزير مستشار لدى رئيس الحكومة) في تصريح لـ الفجر ٢٠١١/٢/١٧.

العقود الأخيرة من ظواهر "تغريب" و"علمنة" و"فرنكفونية"... . والحكومة تسهر على حقّ هذا "الدفع"، مثلما تسهر على حقّ "الدفع المقابل"؛ فتؤمّن شروط هذا "التدافع الاجتماعي" بعنوان حقوق الاعتقاد والتنظّم وحرية التعبير. من هنا، فإنّ الاعتراض الوحيد تقريباً، الذي أبدته "حركة النهضة" -في بداية الأمر- على تنامي الحراك السلفي؛ كان يتّصل بالمدى الذي يمكن أن يصل به إلى ممارسة العنف، وخاصة العنف المسلّح ضدّ الدولة، كما هو الشّأن في العملية التي جدّت بمنطقة "بئر علي بن خليفة" (جنوب تونس) في مطلع شهر فبراير / شباط ٢٠١٢، والتي تقاوت فيها شبّان من السلفية الجهادية وقوّات من الأمن والجيش التّونسيين. وحتّى هذا النوع من العنف مفسّر -وليس مبرّرًا- في إطار توازن الدفع والدفع المضادّ؛ نظرًا إلى أنّ "الاستبداد، وضرب المؤسّسة الزيتونية، واستهداف حركة النهضة، ومحاربة مظاهر التدين بدعم من نخبة مستهينة بالعامل الديني؛ هي السبب الرئيسي في ردّ فعل بعض الشباب المتدين الذي بلغ حدّ استخدام السلاح"^(٦٣).

كان قادة "حركة النهضة"، خلال الأشهر الثلاثة الأولى تقريباً التي أعقبت قيام الحكومة التي يقودونها، ينظرون إلى الحراك الديني "السلفي" -في تقديرنا- بمنظار نظريّة "التدافع الاجتماعي"؛ التي تجسّد إجرائياً ما أقدم عليه خطابهم من إدماج مباشر بين هدف بناء دولة الحرّيات والحقوق والديمقراطية، وهدف العودة بالمجتمع التونسي إلى جذور هويّته العربية الإسلامية التي طمسها نظاماً بورقوية وبن علي. وفي الأثناء كان هذا الحراك يتطوّر، وكانت نتائجه العملية تتفاعل، كما كانت التجربة العمليّة لممارسة السلطة السياسيّة تبين عن معطيات الواقع الملموس وحقائقه المباشرة. وهو ما أفرز عناصر جديدة على أرض الواقع العملي، مثلت تحديّاتٍ حقيقيّة للأسس المعرفيّة التي قام عليها خطاب الإدماج الأيديولوجي المباشر لحركة النهضة، والتي وافقت الحسّ المباشر للشريحة الأكبر من الجماهير؛ وذلك بالكيفيّة ذاتها التي مثلت فيها حقائق وضع

^{٦٣} من كلام الشيخ راشد الغنوشي في مؤتمر صحفي، نقلته المغرب ٢٤/٢/٢٠١٢.

* أخذت هذه الدراسة في الحسبان -عند تحليل تحرك السلفيين وتعامل الحكومة معهم- الأحداث التي جرت إلى غاية حادثة بئر علي بن خليفة في شهر شباط / فبراير ٢٠١٢، ولم تدخل في تحليلها الأحداث التي شهدتها تونس وكان السلفيون طرفاً فيها في شهري مايو ويونيو، إذ انتهى الباحث من كتابة الدراسة قبل ذلك.

الاقتصاد التونسي والتبعات العملية للحراك الثوري المطلي، تحديات حقيقية للأسس المعرفية التي قام عليها خطاب الإدماج السياسي المباشر. لقد راهن خطاب "حركة النهضة" في فعله الإدماجي الأيديولوجي على مفهوم للهوية، يتخذ صيغة أقرب إلى صيغة المفرد الواحد المتناسك. فعلى الرغم من اعتماد هذا الخطاب مفهوم "الإسلام الوسطي أو المعتدل"؛ فإنّ مناط الخلاف والتمايز الأيديولوجي الرئيس عنده، لم يكن بين هذا "الإسلام" وغيره من "أصناف الإسلام"^(٦٤)، بل كان بين الإسلام والعلمانية. وذلك من منطلق أنّ الاختلافات الجوهرية بين الخيارات المجتمعية في كلّ أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إنّما تتأسس على أصولها المصدرية. ومصادر الخيارات مختزلة في سياق فكر الحركات الإسلامية المعاصرة عامّة في مصدرين متقابلين هما: الإسلام والعلمانية. ويرادف هذا الزوج التقابلي زوج آخر هو الهوية والتغريب. بيد أنّ هذا المفهوم للهوية، سيجد نفسه أمام تحديات كبيرة في ضوء التجربة العملية للسلطة، التي ترفع يدها عن الشأن الديني، وتسمح لـ "الإسلام / الهوية" بأن يخرج من "قمقه" الذي حُبس فيه طوال أكثر من خمسة عقود من عمر دولة الاستقلال، وبأن "يتدافع" مع "العلمانية / التغريب" التي فرضتها هذه الدولة بآلتها القمعية البوليسية.

والمشكلة تكمن في أنّ هذا "الإسلام / الهوية" العائد إلى المشهد التونسي في مناخ الحرية والديمقراطية، إنّما هو أبعد ما يكون عن صيغة الواحد المفرد؛ لأنّ ما حدث بالفعل، هو بروز جماعات دينية متعدّدة على أسس مذهبية عقديّة (سنّية مقابل شيعية^(٦٥))، ومذهبية "إقليمية" (مالكية مغربية، في مقابل وهابية مشرقية)، ومنهجية معرفية (سلفية، في مقابل وسطية)، وعملية حركية (سلفية جهادية، في مقابل سلفية علمية)، وأيديولوجية سياسية ("حزب حركة النهضة"، في مقابل "حزب التحرير الإسلامي"). وهذه الجماعات مختلفة؛ على الرغم من أنّها تُعدّ موحّدة من

^{٦٤} يذكر أحد شيوخ الشيعة التونسيين أنّ حركة النهضة طلبت منهم أن يصوّتوا لها في الانتخابات، فاستجابوا لذلك على أساس أنّها حركة إسلامية. الشيخ الشيعي مبارك بعداش في حوار أجرته حقائق، ٢٠١٢/٣/٠٢.

^{٦٥} لم يخرج الشيعة التونسيون إلى العلن، ولم تصبح لهم جمعيات معترف بها وشخصيات تتحدّث باسمهم إلا بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١.

الجهة المصدرية. ذلك أنها تنتمي إلى الهوية والإسلام، ولا صلة لها بالغرب والعلمانية. وتمثّل العلاقات القائمة بين مكونات هذا "الإسلام / الهوية" العائد، في تقديرنا، إشكالا مريگًا للخطاب الأيديولوجي الإدماجي ولنظرية "التدافع الاجتماعي" خاصة.

ولعلّ بيانات وزارة الشؤون الدينية التابعة للحكومة التي تقودها "حركة النهضة"، يمكن أن تعكس للقارئ صورة هذه العلاقات. ففيها حديث عن أنّ "المساجد في مختلف جهات البلاد [...] تشهد حالات من التجاذب والفوضى والتوتر والاضطراب؛ من خلال ما يتمّ مؤخرًا بخصوص عزل الأئمة [...]، وتنصيب آخرين [...]، أو من خلال تهشيم الأبواب [...]، أو تغيير المنابر وإتلاف بعض محتويات المساجد بدعوى مخالفتها للدين، أو تعمّد إثارة المسائل الخلافية، ومحاولة فرض الرأي على المخالفين، أو الإساءة لهم بالتشهير والتجريح، ممّا أحدث جواً من الاحتقان والصراع وعدم الاطمئنان"^(٦٦). ثمّة شواهد عديدة تترجم مشهد العلاقة بين مختلف الأطراف، التي تنسب نفسها إلى "الإسلام / الهوية" العائد؛ بعد أن رحل نظام "الاستبداد العلماني" أو "الاستبداد الحداثي". وفي مقدّمتها شواهد التكفير العلني، ليس بسبب الخلافات في أصول العقيدة فحسب^(٦٧)؛ بل بسبب الخلافات المعرفية والحركية داخل المذهب ذاته. فالسلفي الجهادي، لا يتوانى عن الاعتراف بأنّ السلفيين "بعضهم يكفر الآخر، ويتبرؤون من بعضهم البعض"؛ على الرغم من أنّه يعدّ "هذا خطأ في حقّ الإسلام"^(٦٨).

إنّ هذا الواقع المستجدّ، يربك الأساس المعرفي الحسيّ الذي قام عليه الخطاب الأيديولوجي لحركة النهضة وسليته نظرية "التدافع الاجتماعي". ذلك أنّه يفيد بأنّ المجتمع التونسي اليوم، لا يعرف "تدافعاً" بين "الإسلام" (الهوية) العائد و"التغريب" (العلمانية) البائد فحسب؛ بل يشهد "تدافعاً" داخل هذا "الإسلام" العائد نفسه. ويكمن وجه الافتراق الأوّل بين خطاب الهوية الذي

^{٦٦} من بيان وزارة الشؤون الدينية التونسية، منشور بـ المغرب، ٢٠١٢/٢/١٧.

^{٦٧} في حوار أجرته حقائق، ٢٠١٢/٣/٠٢، يدفع الشيخ الشيعي مبارك بعداش عن الشيعة صفة الكفر التي تلصق بهم، لكنه في الآن نفسه يكفر كل من لا يعتقد في "الولاية" بمفهومها الشيعي.

^{٦٨} سيف الله بن حسين (أبو عياض)، في حوار له مع الصباح الأسبوعي (أسبوعية تونسية)، ٢٠١٢/٣/٢٦.

وافق حسّ الشريحة الأكبر من الجماهير التونسية قبل الحدث الانتخابي^(٦٩)، وبين معطيات التجربة العملية بعده؛ في هذا الاختلاف بين الصيغة المفردة الواحدة المتماسكة لمفهوم الهوية المطموسة في زمن النظام البائد كما اعتمده الخطاب الأيديولوجي لحركة النهضة، وبين الأشكال المتعددة والمختلفة و"المتدافعة" لهذه الهوية العائدة في زمن الحكومة الحالية، كما تكشف عنها معطيات الواقع.

أما وجه الافتراق الثاني، فتترجمه المفارقة بين الخطاب الذي يندمج فيه هدف العودة إلى الهوية مع بناء الدولة المدنية، دولة القانون والديمقراطية وضمان الحريات، وبين التجربة العملية التي أفرزت الكثير من عناصر التعارض والصدام بين الهدفين. ومن المؤكد أنّ أهمّ هذه العناصر على الإطلاق، يتمثل في المواجهة المسلحة بين أجهزة أمن هذه الحكومة التي تقودها النهضة، وأفراد ينتمون إلى السلفية الجهادية؛ مثلما حدث في عملية "بئر علي بن خليفة" سألقة الذكر. وقد كانت التصريحات تشير إلى أنّ هذه العملية تبقى محدودة من حيث حجمها وتأثيرها العمليين؛ لا سيما أنّ زعماء "السلفية الجهادية" الظاهرين في المشهد التونسي الراهن، يؤكّدون أنّ تونس "بلاد إسلام لا يجوز فيها الاقتتال بين المسلمين"^(٧٠). غير أنّ هذا لا يفي أنّ المناخ السائد، لا يخلو من عناصر من جنس هذا الضرب من "التدافع الديني"، المؤهل لأن يتخذ شكل المواجهة العنيفة أو الدموية. فالمطلّع على تفاصيل مشهد الحراك الديني الراهن، ينبّه إلى أنّ "تكفير المجتمع، وضرب الأئمة (الأئمة) كبار السن؛ سيؤدّي إلى كارثة يقتل فيها التونسي أخاه التونسي"^(٧١). ثمّ

^{٦٩} ألقنا حراك المشهد التونسي في الفترة الأخيرة بمعطيات تجريبية تؤيد بوضوح ما ذهبنا إليه من عدّ الإدماج الأيديولوجي الحسيّ عنصراً حاسماً من العناصر التي رجّحت كفة حركة النهضة بتلك النسب المرتفعة نسبياً المتحصّل عليها في الانتخابات. ولعلّ أهمّ هذه الشواهد هو الجدل الذي عرفته الحركة حول التنصيص على مصدرية الشريعة في الدستور من عدمه، والذي دلّ على أنّ الحركة حصّدت أصوات ناخبين يختلفون في تمثّل هدف "العودة إلى الهوية" إجرائياً في نصّ الدستور، وأنّ الاكتفاء بالصيغة الحسّية هو الذي جعل هذا الاختلاف لا ينعكس في واقع الصندوق الانتخابي.

^{٧٠} الخطيب الإدريسي في حوار له مع عرابيا (أسبوعية تونسية)، ٢٠١٢/٣/١٣. والموقف ذاته يقول به سيف الله بن حسين (أبو عياض) في حوار له مع الصباح الأسبوعي، ٢٠١٢/٣/٢٦.

^{٧١} مازن الشريف (خبير في التيارات الإسلامية)، في حوار له مع الصباح الأسبوعي، ٢٠١٢/٣/١٩. ويؤكد صاحب الحوار أنّ هناك من السلفيين من دعا إلى تطبيق حدّ الحراية عليه. والآفت للنظر أنّ المشهد التونسي الراهن، لم يخل من دعوات علنية فيها تهديد بالقتل؛ مثل تلك التي استهدفت القيادي "المطروود" من "حركة النهضة" الشيخ عبد الفتاح مورو (المغرب ٢٠١٢/٣/١٨)، وتلك التي

إنَّ العلاقة بين ذلك العمل "الجهادي" المحدود (عملية بئر علي بن خليفة)، والحراك السلفي العام؛ بقيت قائمةً عملياً، على الرغم من مواقف رموز هذا الحراك النافية لشرعية "الجهاد" في تونس^(٧٢).

على كلِّ حال، لا يمكن الحديث في المشهد التونسي الراهن، عن مؤشرات حقيقية لهذا المستوى الأقصى من الخطر العنفي التفككي والانقسام (التدافع الديني). لكنَّ المعطيات الدالة على تهديده للبناء الديمقراطي الوليد قائمة. ذلك أنَّ المفارقة الهيكلية، تكمن في أنَّ في الطروحات الجوهرية لهذه "الهوية" العائدة، ما ينقض الشروط التي أتاحت لها العودة وإمكانات "التدافع الاجتماعي". فالسلفي الذي أتاحت له الديمقراطية حرية التواصل مع الناس، وحقَّ الدعوة إلى "شرع الله" و"دفع العلمانية"؛ يرى "أنَّ الديمقراطية ليست وسيلةً شرعيةً، وتحكيم شرع الله لن يكون بهذه الوسائل"^(٧٣). وهو يرفض أصول "لعبة التدافع" التي تقول: "إذا اختلف الناس في أمر، ردَّ إلى مجلس الشعب وليس إلى الله والإسلام"^(٧٤). كما أنَّه يرفض بنيتها التشريعية المخالفة لقول "الله والرسول" وبنيتها المؤسساتية المبنية على الانتظام الحزبي والجمعياتي الذي يعمل تحت قانون مخالف لـ "شرع الله"^(٧٥).

من جهةٍ أخرى، ثمةً مكونات من هذا "الإسلام / الهوية" العائد، قبلت بالعمل تحت هذا القانون المخالف لـ "شرع الله"، وردَّ الأمور إلى المجلس المتكوّن عن طريق وسيلة "غير شرعية". بيد أنَّ قبولها بهذا الإطار الذي أمّن لها حقَّ "التدافع"، بدا مؤقتاً؛ فقد انخرطت فيه، لتتسفه من الداخل.

استهدفت اليهود، والتي استهدفت شخص الباجي قائد السبسي خلال مسيرة "نصرة القرآن" التي نظمتها "جبهة الجمعيات الإسلامية" يوم ٢٥/٣/٢٠١٢.

^{٧٢} نظّم السلفيون مسيرتين على الأقل، واحدة في سوسة وأخرى أمام وزارة العدل في العاصمة، للمطالبة بإطلاق سراح "أسرى" عملية "بئر علي بن خليفة"، المغرب ٢٠١١/٣/٠١ و ٢٠١٢/٣/٠٩.

^{٧٣} الخطيب الإدريسي في حوار له مع عرابيا، ٢٠١٢/٣/١٨.

^{٧٤} من تصريحات الداعية وجدي غنيم على أمواج إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم، أوردت نصّه المغرب، ٢٠١٢/٠٢/١٦.

^{٧٥} في الوقفة الاحتجاجية التي نظّمها سلفيون أمام وزارة العدل للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين في قضية المواجهة المسلحة بمنطقة "بئر علي بن خليفة"، رفع هؤلاء شعار "لا قانون لا دستور، قال الله قال الرسول". (المغرب ٢٠١٢/٣/٠٩). وحينما سئل أحد شيوخ السلفية التونسيين عن إمكانية تأسيس حزب، أجاب: "طبعاً لا.. هذا أمر مستحيل، وإذا شاهدتني يوماً أوّسس حزبا أو ما شابه ذلك؛ فاشطبني من ذاكرتك، فلا يمكن أن نتقدّم بمطلب تحت قانون دولة لا يحكمها شرع الله" (سيف الله بن حسين (أبو عياض) في حوار له مع الصباح الأسبوعي، ٢٦/٣/٢٠١٢).

ذاك ما يبدو جلياً من محتويات الوثيقة التي سلّمتها "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" للمجلس التأسيسي، بمناسبة التّجمّع الحاشد الذي نظّمته أمام المجلس، في إطار "جمعة مناصرة الشريعة". فقد دعت هذه الوثيقة إلى تنظيم حياة الشعب التونسي "في ظلّ الشريعة الإسلامية السّمحاء [...]، التي نادى بها وضخّى من أجلها [...] منذ الاحتلال". على هذا الأساس، تطالب الوثيقة -من بين مطالبها الأخرى- بجعل "الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي والوحيد للتّشريع"، وبأن "تلتزم الدولة بحماية الإسلام ومنع نشر وإشاعة كلّ العقائد الضالّة والممارسات المنافية لعقيدة التونسيين السنيّة"، وعدم "الالتزام والرّضوخ لأيّ قوانين أو اتفاقيّات إقليمية أو دولية فيها أدنى مخالفة لشريعتنا وثوابتنا الإسلامية"^(٧٦).

هكذا يتحوّل "التأسيس الديمقراطي" في مضمون "العودة إلى الهوية"، أو "تطبيق الشريعة"، إلى التأسيس إلى ما هو أقرب إلى "الاستبداد الديني السني"^(٧٧). وبهذه الكيفيّة، تكشف التجربة العملية لجزء كبير من هذا الحراك "التداعي" الإسلامي الهويّاتي، أنّه يتّجه أصلاً إلى نسف الإطار الموضوعي الذي أوجده. وهو ما يفيد أنّ الإدماج الخطابي بين مبدأ الانتقال السلطوي المؤسّساتي والتّشريعي إلى الديمقراطية ومبدأ "العودة إلى الهوية"؛ لم يكن إلّا إدماجاً حسيّاً، يتصادم مع معطيات الواقع العملي ومقتضيات المعرفة العقلانية المطابقة. ومن ثمة، فإنّ مصير هذا الإدماج الأيديولوجي، لم يكن أقلّ دراماتيكيّة -في مستوى التجربة العملية للحكومة، ومستوى تحوّل خطاب أنصارها- من مصير الإدماج السياسي بين هدف المجلس التأسيسي والمطلبيّة الاجتماعية للحراك الثوري.

^{٧٦} من وثيقة "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" المقدّمة للمجلس التأسيسي يوم ١٦/٣/٢٠١٢، منشورة بـ المغرب ١٨/٣/٢٠١١.

^{٧٧} إنّ التأسيس لـ "استبداد ديني سني"، هو المضمون الحقيقي لشعار التنصيب على "تطبيق الشريعة" في الدستور، ولم يكن المقصود منه مراعاة الأحكام الإسلامية في التشريعات، لأنّ مثل هذا الأمر واقع حتّى في ظلّ الدستور المنحلّ. "حيث استلهم المشرّع الكثير من المبادئ من الشريعة الإسلامية، كما استند القضاء في العديد من الأحكام والقرارات إلى الشريعة". قيس سعيد (أستاذ القانون الدستوري)، في حوار له مع عربيّا، ١٨/٣/٢٠١٢.

مثلما مثلت إكراهات مسؤولية نقل السلطة السياسية الأرضية التجريبية لتحوّل خطاب المنتصرين انتخابياً عامّة تجاه مفهوم الثورة؛ شكّلت إكراهات نتائج الحراك "التدافعي" الديني، وخاصة حراك التّصميم على مصدرية الشريعة في الدستور، الأرضية التجريبية لتحوّل خطاب "حركة النهضة" تجاه مفهوم الهوية / الإسلام. يقول الشيخ راشد الغنوشي، في معرض تفسيره لإعادة طرح موضوع الشريعة داخل الحركة: "فوجدنا بهذا الحراك، وانخراط بعض قيادات الحركة وأبنائها وشبابها فيه. هذا الحراك أصبح له دويّ في البلاد وفي الخارج أيضاً، وبعض الدعاة الذين قدموا إلى تونس «سَخَنُوا الجوّ» [يمعنى حمّسوا الأجواء]، وحرّضوا على هذا الموضوع دون فهم للواقع التونسي"^(٧٨).

والعنصر الأساسي الذي ارتكز عليه هذا التحوّل الخطابية، هو تفعيل الصيغة التعددية الخلافة لما هو مندرج كلّه تحت لافتة "الإسلام / الهوية". ف "ليس هناك من يقول هذا هو إسلامنا اليوم، ليس هناك كنيسة في الإسلام تقول هذا إسلام وهذا ليس إسلاماً، وما نفهمه نحن هنا في تونس هو غير ما يفهمه غيرنا في بلد آخر. صحيح أنّ الإسلام واحد، ولكنّ ترجماته مختلفة ومتعددة بحسب الزمان والمكان"^(٧٩). وإذا كان خطاب "حركة النهضة" لا يفعل، بحديثه عن هذا التعدد في فهم الإسلام، غير الإقرار بحقيقة يؤكدها تاريخ الفكر الإسلامي كما يثبتها حاضره؛ فإنّ مناط التحوّل -في تقديرنا- يكمن في أنّ "التعدّد" في هذا الخطاب، أصبح يعني اختلافات أيديولوجية حقيقية، بوصفها تعكس تباينات جوهرية في الخيارات المجتمعية العملية. إذ يعلّل الغنوشي انتصار "حركة النهضة" -في الأخير- لموقف عدم التّصميم على مصدرية الشريعة في الدستور، بقوله: "نحن قرأنا تجارب الحركات الإسلامية في الجزائر وأفغانستان والسودان وأخذنا الدروس [في] موضوع الشريعة وموضوع الحرية. نحن تماماً مثل التجربة التركية، دخلنا من باب المطالبة بالحرية، وليس من باب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. ونحن نؤمن بأنّ الشعب إذا مُنح الحرية، فهو سيختار الإسلام. وفي غياب الحرية، الإسلام سيكون لعبة بيد الحكّام. في

^{٧٨} الشيخ راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة)، في حوار أجرته معه الشروق، ٢٠١٢/٤/٠١.

^{٧٩} المرجع نفسه.

مصر ينصّ الدستور على أنّ الشريعة هي المصدر الأساسي، وفي اليمن هي المصدر الأول، ولكن هذا لم يحل دون فساد وتسلّط الحاكم. المسألة في نظرنا في كيفية التطبيق^(٨٠).

إنّ الطابع الدراماتيكي في هذا التحوّل الخطابي، يتجسّد في أنّ التقسيم المصدري أو المرجعي بين "الإسلام / الهوية" و"العلمانية / التغريب"، ينهار تمامًا في هذا السياق الجديد، سياق تفعيل العناصر المؤمّنة لنجاح الانتقال الديمقراطي. إذ تتحلّ تمامًا عرى العلاقة الحسيّة بين الهوية والديمقراطية من جهة، والتغريب والاستبداد من جهة ثانية. فيجد الإسلامي نفسه، من موقع المسؤول عن إنجاز التحوّل الديمقراطي، أبعد ما يكون عن نماذج سلطوية إسلامية (الجزائر وأفغانستان والسودان...)، وأقرب -موضوعيًا- إلى نماذج حكم علمانية (تركيا وبريطانيا)^(٨١). وعلى هذا النحو، يعرف مصير مدلول الشريعة في هذا الخطاب، المصير نفسه الذي عرفه فيه مفهوم الثورة. فتغدو "الشريعة الآن بالنسبة لنا هي برنامجنا الانتخابي: كيف نضبط أهدافنا وخطط عملنا بحسب التغيّرات وتنزيلنا لقيم الإسلام الثابتة على واقع متغيّر؛ فنحن من نقدر بحسب الواقع التونسي اليوم. نحن لم نتنازل بفهمنا ذلك عن الشريعة"^(٨٢).

هكذا تفقد الشريعة، بهذا المفهوم، شحنتها الدلالية الهويّاتية التمييزية القائمة على قاعدة التقابل المصدري أو المرجعي بين الإسلام والعلمانية. وذلك بعد أن أثبتت التجربة العملية أنّ مضمون هذا التقابل، لا يتطابق مع طبيعة العوامل المؤمّنة للانتقال الديمقراطي في واقع تونس الراهن؛ بل هو مندرجٌ في باب العوامل المعيقة له. فبعد شهور قليلة من الممارسة الفعلية للسلطة السياسية، اكتشف رئيس الحكومة أنّ "مسألة الهوية في تونس حُسمت، ولا يجب أن نكسر أبوابًا مفتوحة [...] في ما عدا ذلك، كلّ المتبقي هو مناورات لجرّ البلاد إلى صراعات هامشيّة. معركة التونسي اليوم هي ليست أن يعرف هل هو مسلم أم لا، بقدر ما هي معركة تشغيل وغلاء معيشة وغلاء ونقل"^(٨٣). نحن هنا بإزاء إقرارٍ يفيد، تحت ضغط إكراهات الواقع العملي، بانفصال واضح

^{٨٠} المرجع السابق.

^{٨١} المرجع نفسه. وإن كان الشيخ راشد الغنوشي يرى أن بريطانيا "دولة مسيحية وليست علمانية"^{٢٢٢}؟

^{٨٢} المرجع نفسه.

^{٨٣} حمادي الجبالي، في حوار أجرته معه *La presse* (يومية تونسية ناطقة بالفرنسية)، ونقلت مقتطفات معرّبة منه، المغرب

.٢٠١٢/٣/٢٩

بين المطلب الهويّاتي والمطالب الاجتماعية؛ في حين أنّ الخطاب الأيديولوجي، كان يدمج بينهما إدماجاً حسياً مباشراً (الهوية / العدل الاجتماعي، في مقابل التغريب / التقفير والتهميش)^(٨٤). ولعلّ الأهمّ في تقديرنا، هو أنّ هذا الإقرار الواقعي، قد قاد عند وزير الداخلية إلى ضرب من المعرفة العقلانية، يفيد مؤداها بأنّ "النموذج المجتمعي الذي يدعو [السلفيون] إليه، يشكّل خطراً. فهذا الطرح وهذه النظرة الضيقة جداً يؤكّدان أنّ لدى السلفيين مشكلة مع الماضي ومع الحداثة؛ ممّا يهدّد دائما بنشوب مواجهات معهم"^(٨٥).

إنه بالفعل تحوّل دراماتيكي في الخطاب، عندما تتحوّل موضوعات الهوية والشرعية في منظور رئيس تحرير جريدة **الفجر** إلى "جدل سياسي وأيديولوجي عقيم"، يجب أن ينتهي من أجل التفرّغ لمعالجة مشاكل الطبقات الكادحة والمفقّرة "في التشغيل والكرامة والخدمات الصحيّة وغيرها". وفي هذا الإطار، يجب فتح ملفّ "قضية المساجد ودورها في رفع الوعي والثّقافة وروح المواطنة لدى الناس. فالثّقافة الدينية والفقهية سطحية جداً لدى العديد من التونسيين، بسبب تغييب المسجد ودوره الحقيقي خلال عهود الاستبداد. والإقبال الكبير للناس على المساجد، يحتاج إلى تأطير من فقهاء وعلماء ومفكرين حتّى لا يقع ملء الفراغ بالقولب الجاهزة وبالأفكار المتشدّدة والغريبة أحيانا"^(٨٦). وهنا، نلاحظ كيف ينهار تماماً التصنيف المرجعي الثنائي "المانوي"^(٨٧) بين الإسلام

^{٨٤} حينما باشر إسلاميو "حركة النهضة" السلطة السياسية فعليا، وجدوا أنفسهم مجبرين على تفعيل حلول للمشكلات الواقعية، ممّا هو متبعّ عند كل الشعوب المعاصرة، بصرف النظر عن هوياتها. وإذا استثنينا الإجراءات المرتبطة بالصرافة الإسلامية، فإنّ المعطى الهويّاتي أو المرجعي الإسلامي، لا أثر له في ما اتخذ من إجراءات. يظهر ذلك جلياً حتّى في المجالات التي بدت حلولها ألصق حسياً بالعامل الديني الأخلاقي، وخاصة مجال مكافحة الفساد والرشوة، الذي لم تستدع فيه الحكومة مثلاً تراث "فقه الحسبة"؛ بل استندت فيه بالمعارف والخبرات الدولية المعاصرة. ونذكر على سبيل المثال الندوة الدولية حول "تدعيم النزاهة والوقاية من الفساد"، التي انتظمت يومي ١٣ و ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٢ ببادرة من رئاسة الحكومة، وبالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي واللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد ومؤسسة هانس سايدل. انظر التقرير حول افتتاح الندوة من جانب وكالة أفريقيا للأبناء، على موقعها بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/١٣

<<http://www.tap.info.tn/ar/>>

^{٨٥} علي العريض، في حوار أجرته معه *Le monde* (يومية فرنسية)، ٢٠١٢/٣/٢١. نقلا عن: زياد كريشان، "الحكومة والنهضة والعنف السلفي: علي العريض يتميّر"، المغرب، ٢٠١٢/٤/٠١.

^{٨٦} محمد فوراتي، "الطريق سالكة"، **الفجر**، ٢٠١٢/٣/٣٠.

من جهةٍ والعلمانية من جهةٍ ثانية. فالثقافة الدينية المطلوبة، أصبحت تعني "رفع الوعي والثقافة وروح المواطنة لدى الناس"؛ وذلك في مقابل الثقافة السائدة والمرفوضة، التي تعني "القبول الجاهزة والأفكار المتشددة".

ويمثل خطاب الحكومة، الذي يعكس سياستها في شأن المساجد، معلماً من المعالم البارزة في هذا التحول الخطابى. فقد برزت في هذا الخطاب نزعة "تأميم" الشأن الدينى، تحت إكراهات "الانفلاتات" التي أصبحت تعيش على وقعها المساجد. وبلغ الأمر حدّ التفكير في "تحويل" الإطارات الدينية إلى الوظيفة العمومية، على غرار التجربة الجزائرية^(٨٨). وقد نفت وزارة الشؤون الدينية أن تكون لها نيّة العودة إلى فرض خطب الجمعة على الأئمّة؛ بحكم أنّ ذلك "يتنافى ومقاصد الثورة. وهو سلوك قطع معه الشعب التونسي"^(٨٩). ولكننا سرعان ما نكتشف حقيقة هذه "الحرية" الممنوحة لأئمّة المساجد، حينما يردف المسؤول نفسه قائلاً: "إنّ الوزارة لن تتوانى عن الوقوف ضدّ كلّ خطبة تتعارض مع وسطية التونسيين ومبادئ الثورة"^(٩٠). فالحرية هنا لا تتجاوز حدود التحرك في إطار المذهب "الرسمي"، "الوسطي" و"الثوري"، كما تراه الوزارة.

ألا يعكس هذا الخطاب امتداداً لسياسة بورقيبة وبن علي في الشأن الدينى؟ نعني السياسة التي طالما نعتها وزير الخارجية رفيق عبد السلام بـ "الاستبداد العلماني" أو "الاستبداد الحداثى". قد يعترض معترضٌ على ذلك بالقول: إنّ الحكومة تحافظ على خطاب دينى حقيقى، وليس على خطاب علمانى. وهنا نجيب بالقول: إذا كانت النهضة تنظر إلى "الإسلام المعتدل والوسطى" الذي استبدّ به نظاماً بورقيبة وبن علي على أنه "علمانية"؛ فما الذي يمنع من القول إنّ "الإسلام" الذي تستبدّ به الحكومة التونسية اليوم هو كذلك "علمانية"، من منظور الذين يرون أنّ "الإسلام

^{٨٧} نسبة إلى "المانويّة" التي تبني فهمها للكون وتفسيره وظواهره على تضادّ الثنائيات وتقابلها.

^{٨٨} "أخطار تسييس المساجد تتواصل"، الشروق، ٢٠١١/٣/٠٩.

^{٨٩} الكلام للسيد علي اللافي (مستشار وزير الشؤون الدينية)، المرجع نفسه.

^{٩٠} المرجع نفسه.

قرآنا وستة، هو المصدر الوحيد في التشريع [...]، وكلّ من يقول بخلاف ذلك فهو يضرب المنهج الإسلامي^(٩١)؟

لقد بدت "حركة النهضة" -على هذا النحو- منقلبةً على شعار "الإسلام / الهوية"، تمامًا مثلما بدت ملتقّةً على شعار الثورة. وهي تجد نفسها اليوم، في صدامٍ حقيقيٍّ مع إخوانها الإسلاميين الذين تقاسمت معهم الصوت العالي في الحديث عن إعادة تونس إلى هويتها العربية الإسلامية؛ تمامًا مثلما وجدت نفسها في مواجهة رفاقها من الثوريين الذين اشتركت معهم في إعلاء مفهوم الثورة الراديكالي القاطع جذريًا وفوريًا مع نظام بن علي. فالنهضة في عيون إخوانها اليوم، قد "سارت في مسارٍ لا يمتّ للتيار الإسلامي بصلة"^(٩٢)، والقيادي بها علي العريض وزير الداخلية الحالي "يخدم أجندات أعداء الشعب، ويريد أن يجزّ البلاد إلى ما لا يحمد عقباه"^(٩٣). إنّ الجدل القائم بين "حركة النهضة" والأطراف الإسلامية الأخرى على الساحة السياسية، يكشف -في تقديرنا- درجة الحسيّة، أو الهشاشة المعرفية، التي يتّسم بها خطاب الحركة الأيديولوجي الذي دمج الثورة والديمقراطية والهوية في نسقٍ واحد. فقرار "حركة النهضة" عدم التنصيب على مصدرية الشريعة في الدستور، قد أعطى لأخيهما الإسلامي دليلًا على التّعاض بين الهوية والديمقراطية التي لا تمثّل في نظره إلّا "لعبة تحالفات وتنازلات وغدر بين النّاحب والمنتخب"^(٩٤). ولقد وجدت "حركة النهضة" نفسها هنا في وضع بالغ الدراماتيكيّة؛ بحكم أنّ دفاعها عن مطلب مصدرية الشريعة في الدستور، سيخرجها من دائرة قوى الثورة على الاستبداد، ويضعها في دائرة قوى الاستبداد الديني. أمّا تخليها عن هذا المطلب، فقد أخرجها من دائرة الثورة على العلمانية والتغريب؛ لأنّ "هذا الموقف يمهدّ للعلمانية ويلبسها الحبة واللّحية"، الأمر الذي يجعل "الأمة تحتفظ بحقّها في الردّ، فمشروع الثورة مازال مطروحًا"^(٩٥).

^{٩١} رضا بالحاج (الناطق الرسمي باسم "حزب التحرير الإسلامي في تونس")، نقلته المغرب ٢٧/٣/٢٠١٢.

^{٩٢} سيف الله بن حسين في حوار له مع حقائق، ٣٠/١٢/٢٠١١.

^{٩٣} الداعية نفسه في حوار له مع الصباح الأسبوعي، ٢٦/٣/٢٠١٢.

^{٩٤} رضا بالحاج في تصريح لـ المغرب ٢٧/٣/٢٠١٢.

^{٩٥} المرجع نفسه.

على هذا النحو، تكشف إكراهات التجربة العملية -مرةً أخرى- عن لا واقعية مفهوم الثورة الراديكالي في تجلياته المختلفة؛ فالإكتفاء بمضمون الهوية كما ينصّ عليه البند الأول من الدستور التونسي المنحلّ (دون التنصيص على مصدرية الشريعة)، والمواجهة الأمنية مع مظاهر من الحراك السلفي، و"تجفيف منابع" أفكاره "المتشدّدة" في المساجد حفاظاً على "وسطية" الشعب التونسي، وتطبيق القواعد العلمانية العقلانية الحديثة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتشريع، والمحافظة على علاقات تونس بالدول الغربية؛ هي جميعها عناصر تحتفظ بها الحكومة -التي تقودها "حركة النهضة"- في تونس اليوم من "النظام البائد". وذلك بعد أن تبين لها أنّ هذه العناصر من مفترضات هوية الدولة ومصالحة المجموعة الوطنية وشروط نجاح الانتقال الديمقراطي؛ وليست من مظاهر الهوية المطموسة، والإسلام المقموع، والتغريب المفروض من جانب "الاستبداد العلماني"، كما كانت ترى.

ومتلماً أنّ المشهد التونسي، قد عرف أحداثاً مشبعة بالدلالة الرمزية على دراماتيكية الصدام بين الثورة - بمفهومها السائد تونسياً- والحكومة؛ فإنّه لم يخل كذلك من لقطات بالغة الدلالة على دراماتيكية الصدام بين هذه الحكومة والهوية بمدلولها المرجعيّ الأصولي. وحسبنا أن نذكر في هذا الباب، أنّه في اليوم ذاته الذي كانت فيه قوّات الأمن التابعة لهذه الحكومة تواجه إسلاميين بالسّلاح في منطقة "بئر علي بن خليفة"؛ كان رئيسها في زيارة إلى الاتحاد الأوروبي، بهدف "تقديم صورة لتونس الجديدة والديمقراطية والتعددية والمنفتحة والمتجدّرة في محيطها الإستراتيجي الأوروبي. بلد يطمح لأن يكون شريكاً لأوروبا"^(٩٦).

^{٩٦} من كلام رئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي في ندوة صحفية ببروكسل، بعد لقائه بقيادة من الاتحاد الأوروبي. أوردته وكالة تونس أفريقيا للأنباء على موقعها المذكور أعلاه، في يوم ٢٠١٢/٢/٠٢

خاتمة استنتاجية: دراماتيكية الديمقراطية التي تهدد الوحدة الوطنية أو حاسمية المسألة الأيديولوجية

كما كان مدخلنا إلى تحليل دراماتيكية التحول الخطابي في هذه الورقة عامًا، لأنه ارتبط بثنائية الرئيس المفكر: الحكم الرشيد والمجتمع الراشد؛ فإنّ مخرجنا منه سيكون بثنائية بدرجة العمومية نفسها تقريبًا، وهي الديمقراطية والوطنية. هذه الثنائية يمكن أن يتجسّد التعبير عنها، في مرور المنصف المرزوقي -مثله في ذلك مثل سياسيين تونسيين آخرين- من دعوة التونسيين إلى التصديّ للديكتاتورية، والنضال من أجل حكم ديمقراطي يصون الحريات ويحترم حقوق الإنسان... إلخ؛ إلى دعوة "التونسيين إلى رفض وإدانة العنف المادي والمعنوي أيًا كان مصدره، وإلى رفض الاستقطاب الأيديولوجي الذي يجعل من التونسيين أعداء بعضهم البعض [...]، وإلى صيانة وحدة البلاد [...]، ورصّ الصّفوف تحت الراية الوطنية التي ترمز إلى نضالات مريرة خاضها أبناء الشعب التونسي" (٩٧).

ولقد تواترت في المدّة الأخيرة على لسان كبار القادة السياسيين التونسيين -من المنتصرين انتخابياً خاصّة- الدّعوات إلى "الوحدة الوطنية التونسية" بمفهومها المجتمعي لا السياسي (٩٨). وبدا الإشكال الوطني مباحثاً لهؤلاء الساسة؛ لأنه غريب عن المجتمع التونسي المعروف بتجانسه القومي والديني والمذهبي. كان مخطّط الفعل السياسي منصرفاً كلياً إلى بناء الدولة الديمقراطية؛ فإذا به يُفاجأ بإشكالات تتعلّق بالوحدة الوطنية المجتمعية. وتمنح ثنائية "الديمقراطية والوطنية"

^{٩٧} من خطاب الرئيس المنصف المرزوقي في حفل تكريم الطالبة خولة الرشيدي التي تصدّت لأحد السلفيين بكلية منوبة، حينما حاول إنزال العلم التونسي واستبداله بالراية السلفية. أوردته الصباح، ٢٠١٢/٣/١٣.

^{٩٨} فمثلاً رأى الشيخ راشد الغنوشي لدى إشرافه على تظاهرة نظمتها "حركة النهضة" بمناسبة يوم الأرض، أن "الطريق إلى تحرير القدس يمرّ عبر الوحدة الوطنية التونسية والعربية، وعبر تحقيق التنمية في كل المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية". خبر أوردته وكالة تونس أفريقيا للأخبار على موقعها المذكور أعلاه، في يوم ٢٠١٢/٤/٠١.

مضامين أكثر تعيينية لثنائية "الحكم الرشيد والمجتمع الراشد"؛ ولكنها تحتفظ -مع ذلك- بصبغةٍ عموميّةٍ تعبّر عن جميع مظاهر الصّدام الدراماتيكي الذي حاولنا الاستدلال عليه في متن الورقة. فحقّ التظاهر والاحتجاج والاعتصام، والمطالبة الاجتماعية، وحرية الاعتقاد والتفكير والتعبير، ونشر الآراء، وصيانة الهوية...؛ هي من أسس الديمقراطية. وهيبة الدولة، والمحافظة على الأمن، وتنقية مناخ العمل والاستثمار، وصيانة وحدة المجتمع...؛ هي من مرتكزات الوطنية. لذا فإنّ جميع الإشكالات تقريباً التي يعرفها المجتمع التونسي في مساره الانتقالي الراهن؛ يمكن اختزالها في دراماتيكية الصّدام بين الديمقراطية والوطنية، كما تعبّر عنها، تعبيراً رمزياً مكثفاً، حادثنا العَلَم^(٩٩).

أن يتحوّل "التأسيس الديمقراطي" إلى تهديد للبناء الوطني، فذاك هو المعطى الذي يحوّل ما كان في طور الإمكان البحثي الاستشرافي حين كتبنا الجزء الأول من هذه الدراسة، إلى حقيقة ساطعة اليوم في المشهد التونسي؛ ونعني به وجود "تقديرات أخرى لحسابات الرّيح والخسارة في انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر". إنّ التقديرات الأولى، تفيد بنجاح "العرس الانتخابي"، وفوز من راهن أكثر على المستوى الحسّي من وعي الشريحة الأكبر من الناس. أمّا التقديرات الجديدة، فتفيد بوجود إشكالات ومخاطر في مسار الانتقال الديمقراطي الجاري حالياً في تونس؛ سببها الرئيس هذا التعامل الحسّي والعقلانية المفقودة في الوعي الجمعي، الجماهيري والتّخوي على حدّ السواء. والمشكل يكمن في أنّ التقديرات الأولى، ترتبط بما هو ظرفي (دورة انتخابية)؛ في حين تتعلّق التقديرات الثانية بما هو إستراتيجي (مسار الانتقال إلى الديمقراطية برمتها). مع بروز هذه التقديرات الجديدة في حسابات الرّيح والخسارة، على هذا النحو الذي تتصادم معه دراماتيكيّاً قيم الديمقراطية مع قيم الوطنية؛ يمكن أن يدعم صدقيّة قراءتنا للانتخابات التونسية

^{٩٩} لا يعرف أغلب التونسيين إلاّ حادثة وحيدة تخصّ المسّ من هيبة العلم التونسي، وهي الحادثة المتمثّلة في محاولة أحد السلفيين بكلية منوبة يوم ٧ آذار / مارس ٢٠١٢ إنزال العلم التونسي واستبداله بالراية السلفية. لكن ثمة حادثة أخرى وقعت قبل شهر تقريبا من حادثة العلم بمنوبة، ولم تتل حظها من الإعلام؛ على الرغم من أنها على نفس الدرجة من الخطورة، وتتمثّل في أنّ محتجّين بسطاء من سكان منطقة حدودية نائية (قرب الجزائر) "استبدلوا -في ساعة غضب- العلم التونسي بالعلم الجزائري". الخبر وارد ضمن: محسن الزغلامي، "فعل دنيء"، الصباح، ٢٠١٢/٠٢/١٤. ترمز هاتان الحادثتان إلى تهديد البناء الوطني الذي يمكن أن يكون من مدخل الاحتجاج الاجتماعي، كما يمكن أن يكون من مدخل استعادة الهوية.

المبنية على مفهومي "الإدماج السياسي" و"الإدماج الأيديولوجي"، طبعًا ضمن الحدود المتاحة لنجاح أي عمل بحثي في مجالات العلوم الإنسانية تحديدًا. وكما ذكرنا في الجزء الأول من هذه الدراسة، لم يكن هدفنا قراءة الحدث الانتخابي (وإن كان هذا الهدف يمكن أن يقوم بذاته) فحسب؛ بل كان كذلك -وهو الأهم- "إنقاذ" الرؤية التي دافعنا عنها بعيد هروب بن علي بأسابيع. ويتمثل مؤدى هذه الرؤية في أنّ التحول الديمقراطي، إنّما هو تحول إصلاحي مجتمعي شامل، وأساسه تحول ثقافي، وليس تحولًا ثوريًا (بمدلول السياق التونسي) سلطويًا وتشريعيًا فحسب؛ كما اعتقدت جلّ النخب السياسية والثقافية التونسية بمختلف توجهاتها، وترجمت تصوورها ذلك في الممارسة.

وتجعل صدقيّة قراءتنا لحدث ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ الانتخابي الطريق سالكة كي نعود على بدءٍ إلى المستوى الأيديولوجي الذي انطلقنا منه في صياغة هذه الرؤية؛ فنجد أنفسنا هذه المرة كذلك أقرب إلى التأكد من الاحتمال، ضمن حدود التأكد المتاحة في العلوم الإنسانية أيضًا. التأكد أولًا، من حاسميّة المسألة الأيديولوجية أو أصوليتها (بلغة الإسلاميين)، أو تحتيتها (بلغة الماركسيين). والتأكد ثانيًا، من المشروعية المعرفية والفاعلية الإجرائية للتمييز بين النزعة التي ترى الديمقراطية حلًا لمشكلة السلطة السياسية، وبين النزعة التي ترى الديمقراطية حلًا مجتمعيًا شاملًا للوضع الحضاري العربي. ثمّ التأكد ثالثًا من راهنية هذه النزعة الثانية، وقدرتها على استيعاب المشكلات الحقيقية التي تواجه مسارات الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية النائرة؛ ومنها المسار التونسي الذي يعدّ الأناجح والأكثر تقدّمًا في الوقت الراهن.

ويتأتّى منطلق التأكد أو "اليقين" الذي نقول به هنا، ممّا ثبت لدينا من أنّ الاسترشاد بالأنموذج النظري الذي تقوم عليه مقارنة التغيير المجتمعي؛ قد مكّنا فعليًا -ومنذ وقت مبكر- من أن نستشرف إشكالات مجتمعيّة حقيقية في مسارات الانتقال الديمقراطي عربيًا وتونسيًا (إشكالات الوعي الجمعي، والثقافة السياسيّة السائدتين، وخطر الانقسام المجتمعي ...). وهذه الإشكالات بات يترجمها اليوم، كأبلغ ما تكون الترجمة، التحول الخطابي الدراماتيكي الذي أبرزنا معالمه في هذه الورقة. كما مكّنا هذا الاسترشاد أيضًا من إبراز أهميّة فكرة الإصلاح الشامل المتدرّج ذي

الأمد الطويل (ومنه خاصّة الإصلاح الثقافي)، وإمكانية "تعايشها" مع الفكرة الثورية^(١٠٠). وهي الفكرة التي بات المنتصرون انتخابياً، يعبرون عنها بصيغٍ مختلفة اليوم. بيد أنّ الأهمّ من النجاح الذي أصابه هذا الاسترشاد التطبيقي الجزئي، هو نجاح المتن التطويري الكلّي ذاته في صياغة الأسس النظرية المطابقة والموافقة لمعطيات الواقع العملي وحاجيات الممارسة السياسية الفاعلة إيجابياً في مسار الانتقال إلى الديمقراطية عربياً. ولكي ندرك حجم هذا النجاح وقيّمته؛ لا بدّ أن نستحضر ما صاغه عزمي بشارة -من موقع التفاعل الطليعي مع الحراك الثوري العربي الجاري- في شأن العلاقة التكاملية والجدلية بين الديمقراطية والوطنية والثورة والإصلاح. فقد ذكّر بأنّ ثورات ١٨٢٠-١٨٤٨ قد ارتبطت "بعملية تنمية الشعور الوطني وبلورة القومية نفسها في حالات [...]؛ أي أنّ هوية الثورات الديمقراطية، ساهمت في بلورة القومية كجماعة لحملة الحقوق السياسية، أو العكس. إذ قادت الحركات الوطنية أحياناً إلى تبنّي الديمقراطية"^(١٠١). ومن ثمة، فإنّه "من الأهمية بمكان أن يستفيد الديمقراطيون العرب من هذه التجارب؛ لإدراك عمق أهمية القضية الوطنية عند بناء الدولة الوطنية الديمقراطية"^(١٠٢). وداخل هذا النسق النظري نفسه، الذي تقوم فيه علاقة جدلية بين الوطنية والديمقراطية؛ تنشأ علاقة مماثلة بين الثورة والإصلاح، على أساس أنّ "الثورة لتغيير النظام، أمر ضروري في الدول الاستبدادية الراضة للإصلاح. وتغيير النظام، هو شرط ضروري لكنّه غير كافٍ. فالثورة الديمقراطية، لا تقود إلى الديمقراطية بفعل واحد هو قلب نظام الحكم؛ بل من خلال عملية إصلاح وبناء طويلة المدى تعقب تغيير نظام الحكم"^(١٠٣).

^{١٠٠} انظر ذلك تفصيلاً في: سهيل الحبيب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات نموذج ثورة ١٤ يناير"، مرجع سبق ذكره.

^{١٠١} عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

^{١٠٢} المرجع نفسه، ص ٤٧.

^{١٠٣} المرجع نفسه، ص ٧٠.

تفيد التحولات الخطابية والصدمات الفكرية الدراماتيكية التي يعرفها المشهد السياسي التونسي الزّاهن -في تقديرنا- بأنّ ترتيب العلاقة مفاهيمياً بين الوطنية والديمقراطية والثورة والإصلاح، يمثّل عاملاً حاسماً من الناحية العملية السياسية؛ وذلك على الرغم من صبغته النظرية الأيديولوجية. فدراماتيكية الصّدام بين الديمقراطية والوطنية، ليست إلاّ نتاجاً للفكرة الثورية التي راهنت على التغيير الفوري، مختزلة إياه في البعد السياسي السّلطوي والتشريعي؛ واستبعدت -من ثمة- الفكرة الإصلاحية المجتمعية. لقد كانت هذه الفكرة الثورية مغرية جداً للجميع؛ لأنّها عنت أنّ التغيير فيما بعد ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، سيكون عملية تصفية حساب أيديولوجي فوري وقاطع مع دولة الاستقلال الوطني، وتطهيرها. تطهيرها من الإقطاع والكمبرادور والبورجوازية التابعة للرأسمال العالمي والاستعمار الجديد ... عند اليساريين الراديكاليين (بحسب اختلافاتهم)، وتطهيرها من التغريب والعلمانية والتبعية الحضارية عند الإسلاميين، وتطهيرها من الديكتاتورية والظلم والاستبداد عند "الديمقراطيين الثوريين" من أمثال المنصف المرزوقي. لكن عملياً؛ يتبيّن اليوم للثوريين الماسكين بالسلطة السياسية خاصة، أنّ عملية تطهير أيديولوجي على هذا النحو، سيكون ثمنها تبديد الدولة والبناء الوطني مع "مغطس التطهير".

تكمن مشكلة أغلب الفاعلين السياسيين التونسيين اليوم، في ضرب من "التصلّب" النظري والأيديولوجي الذي يعرقل تمثّل راهنية البعدين الوطني والإصلاحي؛ ومن ثمة تمثّل راهنية ما بنته دولة الاستقلال، في طريق السّير بثورة ١٤ يناير نحو التحوّل الديمقراطي. وتسعفنا تحليلات عزمي بشارة -مرّة أخرى- بما يجعلنا نجزم بحاسمية المستوى النظري والأيديولوجي. فقد قرأ بشارة ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ وأفقها الديمقراطي المنشود، في علاقة وثيقة مع الخيارات الإصلاحية التحديثية التي أقدمت عليها دولة الاستقلال؛ إذ "كان النظام التونسي في عهد بورقيبة جمهورياً وطنياً، تقوده شخصيّة كاريزمية طاغية حتّى الجنون (Megalomania). وكانت قضيتّه هي التحرر الوطني، التحديث وبناء الأمة"^(١٠٤). ويؤكد بشارة على أنّه "كان لتحديث مؤسّسات الدولة التونسية وعلمنة المجتمع، أثرٌ بالغ في الاحتجاج الواعي المؤطر وطنياً"^(١٠٥).

^{١٠٤} عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦ - ٢٧.

^{١٠٥} المرجع نفسه، ص ٢٨.

وبالفعل كذا بدا الأمر في الحراك الاحتجاجي الثوري ضدّ نظام بن علي (في ما بين ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠ و ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢)، وكذا يبدو حتّى الآن في سياق المقارنة بين الأوضاع التونسية التي نجحت في تخطّي المرحلة الانتقاليّة الأولى وأوضاع غيرها من الأقطار العربيّة الثائرة.

بيد أنّ "الطليعة الثورية" الفاعلة في المشهد التونسي، لم تقدّر -بفعل طبيعة البنى الأيديولوجيّة التي تصدر عنها- قيمة هذا الوعي الوطني الذي أثمرته الخيارات التحديثيّة لدولة الاستقلال، والذي يبقى هشّاً، وعرضة للتفسّخ. وهذه حقيقةٌ أبان عنها الحراك المطلبي الكبير الذي انفجر بعد ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، ثمّ الحراك "التدافعي" الهويّاتي الذي ارتفع نسقه خاصّةً بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١. وإذا كانت إكراهات التجربة العمليّة، تدفع اليوم إلى تعديل المواقف في شأن الفكرة الإصلاحية التي تبني على الإنجازات الموضوعية لدولة الاستقلال؛ فهل يمكنها أن تدفع بالتّوازي إلى مراجعات أيديولوجيّة عميقة في مختلف الخطابات؟